



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير
تخصص: إدارة مالية

بعنوان:

محددات سعر الصرف وأهم العوامل المؤثرة فيها بالاقتصاد الجزائري

تحت إشراف الأستاذ

أ. بيبصار عبد الحكيم

من إعداد الطلبة :

- مسعودي حسام
- بن النوي رياض

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة :

الأستاذ: بوتيارة عنتر.....رئيسا
الأستاذ: بيبصار عبد الحكيم.....مشرفا ومقررا
الأستاذ: نقموش عادل.....مناقشا

السنة الجامعية : 2018/2017

شكر وعرفان

بعد الحمد لله الذي أنعم علينا وقدرنا على إتمام هذا العمل
نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذنا الكريم الذي تفضل بإشرافه على هذا

العمل

الأستاذ عبد الحكيم بيسار الذي لم يبخل علينا بالنصائح والإرشادات
التي كانت عوناً لنا في إنجاز هذا العمل، كما أتقدم بالشكر إلى كل أستاذ
أشرف على تعليمي خلال المسار الدراسي
كما أتوجه بالشكر إلى كل لجنة المناقشة وكل من ساهم في هذا العمل من

قريب أو بعيد

فالحمد لله وأسأله التوفيق.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل من عائلة "مسعودي وبن النوي" وإلى كل من ساهم معنا في هذا العمل

الفهرس العام

الصفحة	المحتويات
III	الشكر والتقدير
III	الاهداء
III	الفهرس العام
III	فهرس الأشكال
III	فهرس الجداول
(أ - ج)	مقدمة عامة
الفصل الأول : الاطار النظري لسعر الصرف و أنظمته	
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف
3	المطلب الأول : ماهية سعر الصرف
4	المطلب الثاني : أنواع سعر الصرف
10	المطلب الثالث: محددات سعر الصرف
15	المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف
16	المطلب الأول: نظام سعر الصرف ثابت
19	المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف
22	المطلب الثالث: سعر الصرف المرن (المعوم)
29	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لمحددات سعر الصرف في الجزائر وأهم التغيرات في العوامل المؤثرة فيها	
31	تمهيد
32	المبحث الأول: العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف
32	المطلب الأول: كمية النقود وسعر الفائدة والتضخم وأثرها على سعر الصرف في الجزائر
37	المطلب الثاني: ميزان المدفوعات وأثره على سعر الصرف
42	المبحث الثاني: تطور أنظمة الصرف في الجزائر
42	المطلب الأول: أنظمة الصرف في الجزائر
48	المطلب الثاني: أهم محددات سعر الصرف في الجزائر

50	المبحث الثالث: تطور سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه في الجزائر
50	المطلب الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر
50	المطلب الثاني: تطور المعدلات المؤثرة في سعر الصرف في الجزائر
66	خلاصة الفصل الثاني
69	الخاتمة العامة
71	قائمة المراجع

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
06	العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي والأسعار المحلية والأسعار الأجنبية	01
20	تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف	02
23	الطلب على العملة وعرضها في السوق الحرة	04
25	الكميات المطلوبة والمعروضة من العملة الأجنبية	05
27	ألية التوازن في ظل سعر الصرف المرن	06
34	أثر الإفراط بالأصدار النقدي على رفع سعر الصرف الأجنبي	07
35	تأثيرات سعر الفائدة وأثرها على سعر الصرف	08
39	اختلافات مرونة عرض الصرف الأجنبي	09
51	تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار واليورو	10
53	تطور احتياطي الصرف والمديونية في الجزائر	11
58	تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لليورو وقيمة الواردات	12
61	يتطور سعر النفط وسعر صرف الدينار بالدولار	13
62	تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لليورو وقيمة الصادرات خارج المحروقات	14
63	تغيرات الميزان التجاري الجزائري	15
64	تطور الميزان التجاري الجزائري وسعر النفط	16

فهرس الجداول

50	سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار واليورو	01
50	تطور احتياطي الصرف والمديونية في الجزائر	02
54	أهم البرامج التنموية في الجزائر	03
55	تطور معدلات التضخم،النمو والبطالة في الجزائر	04
57	تطور هيكل الواردات في الجزائر	05
59	تطور هيكل الصادرات في الجزائر	06
60	تطور سعر النفط	07

المقدمة العامة

يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم، فهو يمثل حلقة ربط بين أسعار البيع و التكلفة بين الشركات التجارية، على المستوى الدولي، فبواسطته تتم ترجمة الأسعار فيما بين الدول، وفي الوقت نفسه يلعب دورا بارزا في القدرة التنافسية للاقتصاد و بالتالي في وضعية ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم و النمو الحقيقي.

وبرز الاهتمام بسعر صرف الدينار الجزائري لما عرفته الجزائر من مشاكل عويصة في ميزان مدفوعاتها الخارجية وتوازنها الاقتصادية الكلية لأسباب عديدة أهمها تراجع معدلات النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق الدولية وتذبذب أسعار الصرف إضافة إلى ضعف الإنتاج والإفراط في الإصدار النقدي، وأمام هذا الوضع وفي إطار التغيرات الدولية واتجاهها نحو العولمة، قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية، لاسيما وأن هيكل الاقتصاد الجزائري مرتبط بالعالم الخارجي من حيث واردات الإنتاج والاستهلاك من جهة، ومن حيث الصادرات المتمثلة بنسبة عالية جدا في مواد منجمية وطاقوية من جهة أخرى.

إذا ما تأملنا في الوظائف الحديثة لسعر الصرف، نستطيع أن ندرك مدى مساهمته في تحقيق أهداف اقتصادية بالغة الأهمية للوصول بالاقتصاد إلى حالة الاستقرار، وتصحيح الاختلالات الخارجية التي يتعرض لها هذا الاقتصاد، من خلال التأثير على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية.

إشكالية البحث: بناء على ما تقدم يمكن طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي:

ما هي محددات سعر صرف الدينار الجزائري، وما هي أهم العوامل المؤثرة فيه؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مفهوم سعر الصرف؟

- ما هي أهم أنظمة سعر الصرف؟

- ما هي أهم محددات سعر الصرف؟

- ما هي أهم التطورات التي طرأت على سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه في الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات البحث: لمعالجة إشكالية البحث تم صياغة الفرضية الرئيسية كالاتي:

- يتحدد سعر الصرف في الجزائر بجملة من العوامل الاقتصادية الكلية التي تؤثر على تطوره؟

ويمكن تقسيم هذه الفرضية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- سعر الصرف من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تلعب دورا مهما في تحديد كفاءة الاقتصاد.

- هناك العديد من العوامل الاقتصادية التي تساهم في تحديد سعر الصرف في الجزائر التي تطورت بمعدلات كبيرة

نتج عنها تغير كبير في سعر الصرف منذ سنة 1999.

أهداف البحث

تكمن أهداف البحث في التعرف على المحددات والعوامل المؤثرة على سعر الصرف الدينار الجزائري وذلك

من خلال:

- معرفة أنظمة الصرف السائدة في الجزائر وكيفية تطورها؟

- العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري والعوامل المؤثرة فيه في الاقتصاد الجزائري؟

أهمية الموضوع

تكمن أهمية الدراسة في معرفة أهم أنظمة سعر الصرف في العالم، وتحديد أهم الأنظمة السائدة والتعرف على

العوامل الاقتصادية المؤثرة فيه وربط هذا الأثر بتغيرات سعر الصرف في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع

1_ الرغبة الشخصية للباحث في مجال سعر الصرف والتعرف على أهم مراحل تطور أنظمة الصرف.

2_ الاهتمام المتزايد للدولة الجزائرية بموضوع سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه في الاقتصاديات الدولية.

3_ ارتباط الموضوع بالحالة الراهنة للجزائر وهذا في ظل تدهور أسعار البترول، حيث يرتبط سعر الصرف في

الجزائر بدرجة كبيرة بتغيرات أسعار النفط.

منهج الدراسة

من أجل الإجابة على أسئلة الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي وهذا من خلال وصف أهم المحددات الأساسية لسعر الصرف بالاقتصاد عامة وبالجزائر خاصة وأهم الأنظمة المتبعة في تحديد تغيراته، وتحليل أهم التطورات في سعر الصرف بالجزائر والناجحة عن تغير بعض العوامل المؤثرة فيه.

محتوى الدراسة

من أجل معالجة الإشكالية الرئيسية في الدراسة والأسئلة الفرعية المرتبطة بها قسمت الدراسة إلى فصلين حيث خص الفصل الأول للجانب النظري لسعر الصرف وأنظمتها حيث قمنا فيه بالتطرق إلى مفهوم سعر الصرف وكذلك أهم الأنظمة السائدة، أما في الفصل الثاني فقد خص للإطار التطبيقي لمحددات سعر الصرف وأهم التغيرات في العوامل فيها أين قمنا بدراسة تحليلية لأهم محددات و العوامل المؤثرة في تطور سعر الصرف بالجزائر.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف
وأنظمتة

تمهيد:

يكتسي سعر الصرف أهمية كبيرة في اقتصاديات جميع الدول، وهذا نتيجة للكم الهائل من المعاملات الاقتصادية المختلفة للمجتمع الواحد مع القطاع الخارجي، إذ لا يمكن اتخاذ العملة المحلية لمعظم دول العالم كوسيط للتبادل وكوسيلة للمدفوعات، بل يستلزم تحديد سعر صرفها بالنسبة للعملة الأجنبية.

إن أهمية هذا السعر لا تكمن في أسواق السلع فقط بل تصل إلى أسواق رأس المال وعوامل الإنتاج وما يرتبط بذلك من آثار ارتدادية أو انعكاسية على جل المتغيرات الاقتصادية، ولذلك يمكن اعتباره من أهم الأسعار المستخدمة كأداة للسياسة الاقتصادية بشكل مرض وفعال، يمكن من تحسين القدرة التنافسية للدولة بالتالي نظام سعر الصرف له تأثير كبير على حجم التجارة الخارجية و تدفقات رؤوس الأموال حيث أصبحت دول العالم جميعا تبحث عن نظام صرف مناسب لعملاتها.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى مفهوم سعر الصرف و أهم الأنظمة السائدة حيث قمنا بتقسيمه إلى مبحثين، حيث سنتناول في المبحث الأول مفاهيم عامة حول سعر الصرف وكذلك أنواعه و محدداته، أما في المبحث الثاني فسنخصه لأنظمة سعر الصرف حيث سنتعرف على نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن وكذلك نظام الرقابة على الصرف.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول سعر الصرف

بغرض فهم سعر الصرف و أهم أنواعه سوف نقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى إبراز مفهوم سعر الصرف وكذلك التطرق إلى أنواع سعر الصرف وأيضا محددات سعر الصرف.

المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف

نشأ مفهوم سعر الصرف نتيجة للتبادل الدولي في السلع والخدمات بين مختلف دول العالم حيث يتم تسوية المعاملات التجارية والاقتصادية باستخدام سعر الصرف هذا الأخير يتم تعريفه من خلال وجهات نظر عديدة.

فقد عرف بأنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدره بوحدات من العملة الوطنية كما يمكن التعبير عنه أيضا بأنه سعر الوحدة الواحدة من العملة المحلية معبرا عنها بعملة أجنبية.

وواقع الأمر أنه لا يوجد اختلاف بين الأسلوبين السابقين عند التعبير عن سعر الصرف، فاجلثرا على سبيل المثال تتبع طريقتها التقليدية في تحديد سعر الصرف على أساس الجنيه الإسترليني معبرا عنه بوحدات من العملة الأجنبية. أما في معظم المراكز المالية الأخرى كنيويورك و باريس مثلا يتم إتباع الطريقة العكسية في تحديد سعر الصرف، و يعتبر آخرون أن النقد الأجنبي بمثابة سلعة كغيرها من السلع يتم تبادلها مع الدول المصدرة لهذه العملات, ويعبر عن ثمنها بوحدات من العملة الوطنية¹.

مما سبق، يمكن القول أن سعر الصرف لعملة ما هو إلا عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة عملة أخرى و الذي يتم على أساسه المبادلة، بحيث يعبر عن الوحدات من العملة الأجنبية التي يمكن شراؤها بوحدة واحدة من العملة الوطنية [1دج= \$0.2] مثلا، أو بشكل آخر من عدد الوحدات الوطنية اللازمة للحصول على وحدة من العملات الأجنبية [1\$=5دج].

و يفضل الكثير من الاقتصاديين النظر إلى سعر الصرف بالصيغة المعبر عن تعادل العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية و ليس العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية، إذ تبعا للصيغة الأولى يتم النظر إلى العملة الأجنبية كما لو كانت سلعة من السلع التي يتم تبادلها مع الدول التي أصدرت هذه العملات.⁽²⁾

¹ حمدي عبد العظيم: سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة، مكتبة القاهرة المصرية، القاهرة، 1987، ص 97.

² أحمد الصفتي: إقتصاديات التجارة الخارجية، مكتبة تحضة الشرق، القاهرة، 1977، ص 200.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وأنظمتها

فسعر الصرف شأنه شأن أي سعر آخر يتوقف على العرض و الطلب على الصرف الأجنبي، فكلما زاد الطلب على عملة ما ارتفعت قيمتها، و العكس صحيح .

كما أن ارتفاع الكمية المعروضة من سلعة ما سيخفض من قيمتها، لذا يمكن اعتبار سعر الصرف المرآة التي تظهر العلاقة بين الصادرات و الواردات دولة ما.

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف

هناك العديد من تصنيفات أسعار الصرف وسنحاول في هذا المطلب ذكر بعضها في النقاط التالية:

1- سعر الصرف الحر :

لقد عرفت النقود أنها كل شيء يقبل قبولاً عاماً ويستخدم كمقياس للقيم standard of values وكوسيط للتبادل medium of exchange وكمخزن للقيمة 'store of value' وهذا التعريف يسري عليها في حدود الدول أو المناطق النقدية التي تتعامل بعملة قانونية واحدة حيث تجري المدفوعات من المدين إلى الدائن إما بنقود معدنية أو بأوراق نقدية مدعومة بقوة إبراء غير محدود من الدولة أو يتم سداد الالتزامات بتحويل الودائع المصرفية أو ودائع صناديق التوفير عن طريق الشيكات أو الحوالات أو بسحب كمبيالات أو أوراق تجارية مقومة بالعملة الوطنية ولكن عند التعامل بين الدول لا بد من نظام يقوم بتحويل العملات فيما بينها وبذلك يظهر للوجود مشكلة حساب القيمة أو بمعنى آخر مشكلة النقود التي يحسب على أساسها والنقود التي يدفع بها، إن قيام التجارة بين الدول باستخدام عملاتها الوطنية يترتب عليها عامل اقتصادي جديد هو سعر الصرف، حيث تعد إحدى العملتين سلعة والأخرى هي النقد الذي يقاس به قيمة تلك السلعة وهناك طريقتان في النظر لأي من العملتين كسلعة، فإحدهما وهي الشائعة ترى أن العملة الأجنبية هي السلعة وتقاس الوحدة الواحدة منها بالعملة المحلية و هي الطريقة المباشرة و الطريقة الأخرى تعد السلعة هي العملة المحلية تقاس وحدتها بالعملة الأجنبية وهي الطريقة الغير مباشرة².

فسعر الصرف هو سعر للعملات الأجنبية يحدده الطلب والعرض في سوق الصرف وبذلك لا يختلف هذا السعر عن أسعار السلع الأخرى أو أنه ليس أكثر من سعر يعلن في الأسواق المحلية يومياً شأنه شأن مختلف السلع

¹ غالب عوض صالح، عبد الحفيظ العربي: اقتصاديات النقود و البنوك المعاصرة، مركز طارق للخدمات الجامعية عمان الأردن 2000 ص58.

² صلاح الدين نامق : التجارة الدولية، دار المعارف، القاهرة، 1967 ص 196.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وأنظمتها

الدولية الأخرى، و أسعار الصرف لا غنى عنها طالما بقيت الحاجة قائمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ويمكن تصور الحالة التي يستغنى فيها عن أسعار الصرف عندما تستخدم جميع الدول عملة مشتركة وتقل أهميته في المناطق النقدية كما في منطقة اليورو.¹

2- سعر التعادل

يعد سعر التعادل parity rate السعر الرسمي الذي تحدده الدولة لقيمة عملتها من الذهب والذي يتم بموجبه التبادل على وفق ما تحتويه العملة من كمية ونوعية الذهب (العيار)، وهذه القيمة أي قيمة السك التعادلية لا تتغير طالما ظلت على وزنها المعروف عند السك²، وبعد وضع اتفاقيات بريتن وودز سادت قاعدة الصرف بالذهب وفيها التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار إلى ذهب عند الطلب بدون شرط أو قيد والتزمت كذلك الدول الأخرى بتثبيت أسعار عملاتها بالدولار وعليها المحافظة على سعر التعادل هذا في سوق الصرف الأجنبي وأن لا يتقلب أكثر من ($\pm 1\%$ بالمائة) من القيمة الاسمية، إن سعر التعادل ظل مستمرا لفترة طويلة مرت من خلالها قاعدة الذهب بأشكالها المختلفة كقاعدة المسكوكات الذهبية ثم قاعدة السبيكة الذهبية و أخيرا قاعدة الصرف بالذهب، و حتى مطلع السبعينات من القرن الماضي حيث انطوت صفحاتها وبدأت صفحة جديدة كان عنوانها المرونة في أسعار الصرف.

إن النتيجة الحتمية لتعريف عملات مختلف الدول بأوزان محددة من الذهب هي نشوء علاقة محددة وثابتة تماما بين هذه العملات أي بنظام صرف ثابت لكل عملة بكافة العملات وفي نظام التعادل أو نظام استقرار الصرف لصندوق النقد الدولي استمر الذهب يحتل مكانة مهمة ولذا فقد وصف هذا النظام بأنه نظام التعادل بالذهب، وما لاشك فيه أن تحديد عملات الدول بشكل أوزان معينة من الذهب ينتج عنه إقامة ثمن موحد للذهب النقدي ويعد احترام الدول له من شروط عمل نظام التعادل على نحو عادي وفعال، ويتعين على السلطات النقدية للدول أن تشتري وتبيع الذهب على وفق سعر التعادل لما يتحلى به الذهب من وظائف نقدية.

¹ ريمون برتران : الاقتصاد المالي الدولي، ترجمة د. محمود أنسي، مؤسسة فرانكلين، القاهرة، 1975 ص 67.

² عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي: سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار الصفاء، عمان، 2010، ص 27.

3- سعر الصرف الحقيقي

فيما سبق تم استعراض مفهومي سعر الصرف الحر وسعر التعادل واللذين يعبران عن أسعار معلنة ويتم التبادل وفقا لهما في أسواق الصرف، والآن نقدم نوعا آخر لسعر الصرف والذي يعد في كثير من الأحيان مقياسا للارتفاع والانخفاض الحقيقي لقيمة عملة معينة وهو سعر الصرف الحقيقي، إن المؤشرات الحقيقية غالبا ما تعد كمؤشرات مناسبة لأسعار الصرف التوازنية أو للقدررة التنافسية الدولية، ويعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة.

ويربط سعر الصرف الحقيقي بين الأرقام القياسية للأسعار و سعر الصرف الاسمي وبحسب وفق الصيغة الآتية:¹

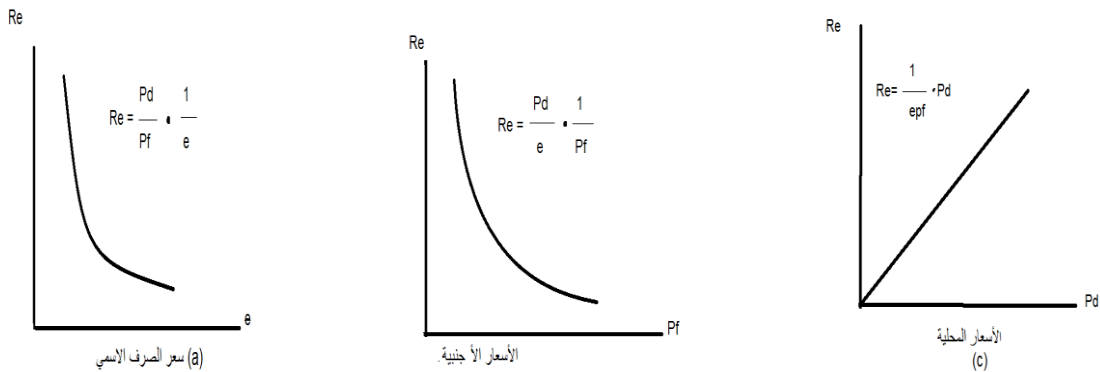
$$Re = \frac{pd}{epf}$$

وتمثل : Re: سعر الصرف الحقيقي

E: سعر الصرف الاسمي Pd, Pf: الرقم القياسي للأسعار المحلية و الأجنبية على التوالي

ومن الصيغة أعلاه يتضح أن العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي و سعر الصرف الاسمي علاقة عكسية وكذلك بينه وبين الرقم القياسي للأسعار الأجنبية وطرديا مع الرقم القياسي للأسعار المحلية ويمكن توضيح ذلك بالأشكال البيانية الثلاثة الآتية:

الشكل (01) العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي و سعر الصرف الاسمي و الأسعار الأجنبية و الأسعار المحلية.



¹ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سابق، ص 27

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وأنظمتها

وعادة يقوم راسمو السياسة بإدارة سعر الصرف الرسمي على نحو يحول دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للقيمة الأصلية لخط أساس معين وبالعكس من ذلك فإن وجود سعر صرف اسمي محدد يعني وجود سعر صرف حقيقي مرن، وحين تدير الحكومات سعر الصرف إدارة نشيطة رغبة منها في تحقيق رقم مستهدف لقيمتها الحقيقية فإن تكييف الاقتصاد الكلي إزاء الصدمات الداخلية و الخارجية سيختلف اختلافا كبيرا عما يحدث في ظل سعر الصرف الثابت، ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يعكس معدلات التضخم ويفضي إلى ارتفاع الأسعار النسبية للصادرات مما يجد من القدرة التنافسية للدولة مسببا تدهورا في موقف ميزان المدفوعات واستنزاف احتياطات النقد الأجنبي، وإلى جانب ذلك يعد عاملا محفزا للمضاربة وتوليد ضغطة إضافية على العملة الوطنية وهروب رؤوس الأموال مما قد يحدث انهيارا في قيمتها، فضلا عن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يدفع نحو زيادة معدلات البطالة من قطاع التصدير وينجم عنه انخفاض كل من الدخل الكلي وحجم الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الطلب على السلع غير المتاجر بها والذي يفاقم معدلات البطالة في الاقتصاد برمته¹، ويمكن أن ينظر إلى سعر الصرف الحقيقي من خلال سعر الصرف الفعال الاسمي وسعر الصرف الفعال الحقيقي.

3-1 سعر الصرف الفعلي الاسمي :

لقد تطورت فكرة سعر الصرف الفعال الاسمي لأول مرة من قبل Hirsch و Higgins (1970) والذي افترضه لتمثيل العلاقة الكلية الناشئة بين القيمة الفعلية للعملة المحلية معبرا عنها بمعادل Numeraire معين والقيمة الجامعة لسلة العملات الأجنبية المعبر عنها بنفس المعادل وقد وضع هذا المفهوم أيضا من قبل Artus & Rhomberg (1973) والذي أكد انه حتى و إذا كان المعنى الاقتصادي لاختيار المؤشرات كافي الوضوح، فإن القيم المحتسبة ستختلف مع النظرة إلى فترة الأساس المستخدمة و الأقطار الشريكة أو المنافسة، والمتغيرات المتناسبة في أسعار الصرف والأوزان المستخدمة في إيجاد المعدل و الصيغة الأساسية لأي مؤشر كهذا، تفسر تغير القيمة الاسمية لسلة ثابتة معينة من العملات نتيجة لتحركات سعر الصرف الاسمي، إن هذا المؤشر بحد ذاته يعطي إجابة لسؤال محدد هو : ما هي تأثيرات حركات سعر الصرف على قيمة سلة مختارة من العملات مقارنة مع فترة أساس محددة.

¹ محمود محي الدين، أحمد كجوك : سياسات سعر الصرف في مصر، نظم وسياسات الصرف، صندوق النقد العربي، 2003، ص ص 167-

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وأنظمتها

إن هذا المؤشر يعطي دلالة عن القيمة الإضافية لمتحصلات القطر المعني بعملته المحلية من الصادرات السلعية للفترة الجارية بالمقارنة مع قيمة متحصلاته لفترة الأساس.

ويعتمد هذا المؤشر مباشرة على الاختيار المناسب للأوزان المستخدمة فيه التي تعتمد على الهدف الأساسي للسياسة فإذا كان الهدف هو دراسة تأثيرات حركات سعر الصرف على متحصلات القطر من الصادرات السلعية فإن مؤشر صادرات التجارة الثنائية سيكون مناسباً لسعر الصرف الفعّال الاسمي، وإذا كان الهدف هو دراسة تأثيرات حركات سعر الصرف على مدفوعات القطر للواردات السلعية فإن مؤشر وزن الواردات الثنائية هو المناسب له، أما إذا كان الهدف هو دراسة تأثيرات حركات سعر الصرف على متحصلات القطر في حساب مجموعة من السلع فإن مؤشر لأسعار الصرف الفعّالة الاسمية على أساس توزيع حصص السوق على المنافسين الرئيسيين على مثل هذه السلع في فترة أساس محددة يكون هو المناسب.

إن من أهم تطورات سعر الصرف الفعّال الاسمي هو نموذج سعر الصرف المتعدد (MERM) Multilateral Exchange Rate Model وهو مؤشر اسمي يستخدم لحساب تغير سعر الصرف الفعّال لقطر صناعي معين، ويعرف بأنه التغير في سعر الصرف الذي ينتج عنه نفس التغير في ميزان التجارة لقطر مختار معبرا عنه بالعملة المعادلة Numeriare وهذا المؤشر يظهر في المدى المتوسط التأثير الصافي لتغيرات سعر الصرف لبلد معين على ميزان تجارته، وهناك ثلاث عناصر يفترض الإحاطة بها لتقدير تأثيرات سعر الصرف عليه وهي :¹

1- درجة التكيف في الكلفة والأسعار المحلية لتغيرات سعر الصرف.

2- مرونة الأسعار لتدفقات التجارة الخارجية.

3- سياسات إدارة الطلب الكلي المتبعة من قبل السلطات.

ويرتكز احتساب مؤشر سعر الصرف MERM على ثلاث افتراضات رئيسية وهي :

1- وجود مرونة نسبية في التكاليف و الأسعار بالعملة المحلية.

2- أن تكون الدول المدروسة تنتج سلعا مختلفة مع وجود مرونة سعرية محدودة للطلب في الأسواق العالمية.

3- أن تستطيع السلطات المركزية التأثير على مستوى الطلب الكلي المحلي النهائي.

¹ زينب حسين عوض الله: محاضرات في العلاقات الدولية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1988، ص ص 29، 31

إن المؤشرات من MERM هي أسعار صرف فعالة اسمية تحتسب على أساس نماذج معدة على وجه التخصيص للتجارة المتعددة الأطراف لأقطار الإنتاج المتقدمة. فضلا على أنها تتميز بأخذها كل أسواق السلع المتاجر بها وغير المتاجر بها بنظر الاعتبار.

2-3 سعر الصرف الفعلي الحقيقي :

بدأ استخدام مؤشرات سعر الصرف الفعال بالمؤشرات الاسمية ولكنه فيما بعد توسع ليشتمل المؤشرات الحقيقية في صيغتها الأكثر معيارية ومثل هذه المؤشرات ماهي إلا مؤشرات سعر الصرف الفعلي الاسمي المنخفض أو المكيف ليلائم مؤشرات الأسعار النسبية، وبدأ استخدام المؤشرات الحقيقية عندما لوحظ كثيرا من الاختلافات في المؤشرات النسبية يرجع إلى الاختلافات التضخمية بين الأقطار، ولهذا فقد خفض المؤشر الاسمي بمؤشر يصف معدلات التضخم النسبية على وجه الدقة فقد أزيلت آثار الأسعار على حركات سعر الصرف المقاسة بالمؤشر الاسمي وهذا يفضي إلى أن تكون النتيجة هي نظير حقيقي يقيس بشكل ملائم الأثر الحقيقي لتغيرات سعر الصرف على الظاهرة الحقيقية (الميزان التجاري) إن المؤشر الحقيقي المنخفض (الحقيقي) ليس دائما يجسد مفهوم سعر الصرف لأن الأخير هو مقياس اسمي أصلا ويعني السعر النسبي لعملتين، وان مثل هذا المؤشر يعكس القوة الشرائية لعملتين في أسواق السلع وعادة فان قيم مثل هذا المؤشر يعطي بعض المعايير الخارجية للربح والخسارة في تنافسية السعر بالنسبة لفترة أساس محددة، إن الهدف من وراء هذه المؤشرات قد أصبح واضحا و المعنى الاقتصادي أصبح أكثر وضوحا أيضا وذلك لأن مؤشرات سعر الصرف الحقيقي في صيغتها المعيارية تقيس التغيرات في المؤشر الناتجة من الأسعار المحلية المكيفة للأسعار الأجنبية وفقا لتحركات سعر الصرف التي تعطي قياسا لتنافسية الأسعار الأساسية بين قطر ما ومنافسيه الرئيسيين وهذا المؤشر يلخص تعادل القوة الشرائية، ويستلزم المؤشر أن تكون الأسعار النسبية و أسعار الصرف في حالة استقرار في فترة الأساس المختارة فضلا عن أن الشروط الخارجية تكون معطاة حيث أن المتوسط الموزون للأسعار الأجنبية يعطي سعرا مستقرا للسعر المحلي في القطر موضوع الدراسة، ان بناء المؤشر على وفق هذه الأسس سيكون محكما ويعطي نتائج معنوية التفسير.

فيقيس سعر الصرف الفعلي الحقيقي كيفية تغير سعر صرف بلد معين اتجاه شركائه التجاريين، بالقياس إلى فترة أساس معينة، لكن تحركات الأسعار الاسمية لا تنوي على أي شيء يربط القوة الشرائية لعملة معينة عبر الوقت فنستعين بمؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي (FEER)، إجراء ذلك عن طريق تعديل مؤشر سعر الصرف الفعلي

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وأنظمتها

الاسمي على ضوء حركة الأسعار النسبية، ومن المقاييس الشائعة لحساب (reer) هي متوسط مرجح لأسعار الصرف المنخفضة للشريك التجاري.

والمعادلة التالية تمثل مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي الهندسي¹:

$$REER = \frac{n}{\pi} \left[R_i (P_j / P_i) \right]^{w_i}$$

P_i/P_j : نسبة مؤشر الأسعار في البلد محل الدراسة الى مؤشر الأسعار في البلد الأجنبي (i)، في الفترة (t) ونسبة الأساس هي نفسها سنة الأساس الخاصة (Ri).
 W_i : الوزن الترجيحي لعملة الشريك التجاري رقم (i).

المطلب الثالث: محددات سعر الصرف

تتغير أسعار الصرف بصفة دائمة ومن يوم لآخر، فما الذي يجعلها كذلك يا ترى؟ وبعبارة أخرى " ما هي العوامل التي يؤدي تغييرها إلى تغير أسعار الصرف التوازنية في أسواق العملات الأجنبية ؟ " أو ما هي العوامل التي تفسر قوة أو ضعف عملة ما ؟.

مثل سعر أية سلعة أو أصل في سوق حرة ، فإن سعر الصرف يتحدد بالعرض والطلب وأن أي عامل مؤثر (محدد) إنما يؤثر في جانبي العرض أو الطلب على العملات الأجنبية في أسواق الصرف الأجنبي . ونورد أهم العوامل لسعر الصرف كالتالي :

1 - العمليات على السلع والخدمات ورصيد الميزان التجاري

لنفترض أنه قام مصدر جزائري بتصدير سلع إلى أمريكا فعلى المستورد الأمريكي أن يحصل من السوق على دنانير، ولهذا يعتمد إلى بيع الدولارات، هذا الطلب للدينار وهذا العرض للدولار هما رفع لقيمة الدينار، فكل زيادة في التصدير تزيد عرض العملات الأجنبية والطلب على العملة الوطنية، بالنتيجة تميل العملة الوطنية إلى ارتفاع

¹ حسين دوغة: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر دراسة تحليلية قياسية، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017، ص11

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وأنظمتها

قيمتها (إذا كان التصدير محررا مدفوعا بالدولار، فالمصدر الجزائري يبيع الدولارات ليحصل على الدينانير، النتيجة نفسها في سوق الصرف).¹ *

على العكس، المستوردات الجزائرية التي مصدرها أمريكا تستدعي طلبا للدولارات وعرضا للدينانير، وكل زيادة في الاستيراد من قبل المستهلكين أو المشروعات الجزائرية. تميل في النتيجة إلى تقليل قيمة العملة الوطنية .

لو أخذنا باعتبارنا الصادرات والواردات، نستطيع القول أن فائضا تجاريا يجب أن يولد ، وكل شيء كما في السابق تقديرا زائدا للعملة الوطنية، على العكس من ذلك أن عجزا تجاريا يولد نقصا في تقدير قيمة العملة الوطنية.

إن تقدير الدينار بأكثر من قيمته أو أقل، ليس بدون حدود سيقى تقدير الدينار بأكثر من قيمته حتى يصبح الطلب على المنتجات الجزائرية غير مشجع والطلب على المنتجات الأمريكية مشجعا على العكس، تظل قيمة الدينار تتدنى حتى يصبح الطلب على المنتجات الأمريكية غير مشجع والطلب على المنتجات الجزائرية مشجعا.

2 - التباين في التضخم:

يرتبط ارتفاع أو انخفاض سعر صرف عملة دولة ما بمعدل التضخم في الدولة المعنية مقارنة بمعدلات التضخم في الدول الأخرى، وهو ما يطلق عليه بمساواة القوى الشرائية.

ولتوضيح أثر التضخم على سعر صرف العملة، نفترض أن أمريكا وألمانيا تنتجان نوعان متماثلان تماما من السيارات حيث تباع السيارة في أمريكا بسعر 8000 دولار، بينما تباع في ألمانيا بسعر 18000 أورو ولو أن سعر الصرف بين الأورو والدولار هو 2.25 أورو لكل دولار (أو 0.4444 دولار لكل أورو)، فإن سعر السيارة في ألمانيا يكون مساويا تماما لسعرها في الولايات المتحدة ($18000/2.25 = 8000$ \$) .

والآن نفترض أن معدل التضخم في العام القادم في الولايات المتحدة يتوقع أن يبلغ معدل 10% في مقابل 5% في ألمانيا، في هذه الحالة سوف يبلغ سعر السيارة المصنوعة في الولايات المتحدة 8800 \$ بينما سيبلغ سعر السيارة المماثلة المصنوعة في ألمانيا 18900 € ولو أن سعر الصرف بين الدولار واليورو ظل على ما كان عليه فإن

¹ صلاح الدين نامق، مرجع سابق، ص 43

* للتبسيط نفرض أن كل الصادرات الجزائرية والأمريكية هي محررة بالترتيب بالدينانير والدولارات. كذلك نفرض أن كل المبادلات التجارية تتلخص في صادرات وواردات بين البلدين .

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وأنظمتها

سعر السيارتين في الولايات المتحدة سيكون كما يلي السيارة الأمريكية سعرها \$8800 و السيارة الألمانية سعرها $(18900 / 2.25) = \$8400$.

هذا يعني أن السيارة الألمانية يمكن أن تباع في الولايات المتحدة بسعر أقل (\$ 8400) مقارنة بالسيارة الأمريكية المماثلة (\$ 8800) . كذلك ستباع السيارة الأمريكية في ألمانيا بسعر أكبر $(2.25 \times \$ 8800) = € 19800$ ، بينما السيارة الألمانية بـ € 18900 .

ونتيجة لذلك سوف ينخفض الطلب على السيارات الأمريكية في السوقين في مقابل ارتفاع الطلب على السيارات الألمانية، ووفقا لقانون السعر الواحد الذي يقضي بأن يكون سعر السلعتين المتماثلتين متساو، فإن المنافسة بين الدولتين في إنتاج تلك السيارة، سوف يترتب عليها انخفاض قيمة الدولار لتصبح 2.1682 أورو لكل دولار ($18900 \div 8800$) أو 0.4656 دولار لكل أورو، فعند سعر الصرف المذكور يتساوى سعر السلعتين في السوقين، وهكذا يبدو أن سوق العملة الأجنبية هو أداة لنقل القوة الشرائية من عملة إلى أخرى.

وهذه هي نظرية مساواة (تعادل) القوة الشرائية، التي تقضي بأن التغير في سعر الصرف بين عملتين يرتبط بالتغير في معدل التضخم في الدولتين المعنيتين ، بحيث تكون نسبة التضخم في الدولتين مساوية لنسبة التغير في سعر صرف العملتين وهذا ما توضحه المعادلة التالية :

معدل التضخم في السوق المحلي

% التضخم

$$1 + \text{النسبة المئوية لتغير سعر الصرف} = \text{معدل التضخم في السوق الأجنبي}$$

وبالتطبيق على الحالة التي نحن بصددتها يتضح أن :

$$(2.1477 / 2.25) \text{ ينبغي أن تساوي } (0.10 + 1) / (0.06 + 1) .$$

$$(0.4656 / 0.4444) \text{ ينبغي أن تساوي } (0.06 + 1) / (0.10 + 1) .$$

تقضي نظرية مساواة القوة الشرائية بأن الدولة التي تتعرض لمعدل مرتفع للتضخم مقارنة بدولة أخرى، يتوقع أن تتعرض عملتها لانخفاض في قيمتها ليس هذا فقط بل أن هذا الانخفاض يساوي الفرق النسبي لمعدل التضخم في الدولتين.

ورغم القوة التفسيرية لنظرية مساواة القوة الشرائية إلا أنها تعاني من نقطتي ضعف هما:

- 1 - أنها لا تنطبق على السلع التي لا يمكن استيرادها و تصديرها كالأراضي والعقارات
- 2 - أنها تنصرف إلى المدى الطويل، وذلك أن وقتا طويلا قد يمضي لكي يدرك المتعاملون فروق أسعار ومستوى جودة المنتجات في الدولتين.

3 - مستوى الدخل القومي

لو أن مستوى الدخل القومي في بلد ما قد حقق ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالدول الأخرى فقد يصحب ذلك ارتفاعا في حجم الواردات، غير أنه إذا كان حجم الطلب الأجنبي على منتجات هذا البلد لم يزد بنفس قدر زيادة الواردات لهذا البلد، ربما بسبب عدم ارتفاع الدخل القومي في الدول الأخرى بنفس النسبة، فسوف يحدث عجز تجاري لهذا البلد يترتب على تسديده نقدا زيادة المعروض من العملة وانخفاض قيمته بالتبعية في مواجهة العملات الأخرى.¹

كل هذه المحددات التي تم ذكرها تعتبر مؤثرة في المدى الطويل، فما الذي يجعل أسعار الصرف تتغير كل هذا التغير ومن يوم لآخر (في الأجل القصير) ؟ هذا ما سنحاول معرفته من خلال المحدد التالي.

4 - معدل الفائدة والحركات الدولية لرؤوس الأموال

تتجه رؤوس الأموال المفتشة عن الفائدة، نحو المراكز المالية حيث معدلات الفائدة الأكثر ارتفاعا، نفترض في وقت معين أن مردود أذونات الخزينة الأمريكية هو 14 %، ومردود أذونات الخزينة الفرنسية هو 16 % في مثل هذه الحالة نفترض أن المستثمرين في سوق الصرف ليسوا عرضة للمخاطر وأنه لا توجد حواجز أو تكاليف للتجارة الدولية، يعتمد المستثمرون الأمريكيون إلى زيادة طلبهم للفرنكات الفرنسية (وبالنتيجة زيادة عرضهم للدولارات)

¹ سامية منصور، دراسة قياسية لبعض محددات سعر الصرف في الجزائر للفترة 1975-2013، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وأنظمتة

حتى يستثمروا في فرنسا، في نفس الوقت يعمد المستثمرون الفرنسيون إلى صرف دولاراتهم المودعة ليشتروا أذونات الخزانة الفرنسية، يولد هذا الضبط الجديد لتركيب الأموال، زيادة في عرض الدولارات في سوق الصرف لجهة المستثمرين الأمريكيين (وكل المستثمرين الدوليين بشكل عام) تخفيضا في طلب الدولارات لجهة المستثمرين الفرنسيين (وكل المستثمرين الدوليين بشكل عام) .¹

¹ إ . سيمون ، ب . برنييه، مرجع سابق ، ص ص 361 359 .

المبحث الثاني: أنظمة سعر الصرف

إن مسألة اختيار نظام سعر الصرف تعتبر مسألة معقدة وتخضع للظروف الاقتصادية بحيث تخلق اتساقا بين سياسة سعر الصرف و باقي السياسات الاقتصادية الأخرى، ونجد أن الدول تتباين فيما بينها في اختيار نظام سعر الصرف، إذ يجب على أي متعامل في التجارة الخارجية معرفة نظام سعر الصرف السائد في بلده، ذلك أن نظام سعر الصرف في البلد هو الذي يحكم سعر الصرف فيه، أي كم تساوي العملة المحلية بالنسبة للعملات الأخرى كون أن المستورد إذا كان بلده يطبق نظام سعر الصرف الثابت عندها يكون على ثقة أن ثمن السلعة المستوردة لن يتغير في الأشهر القادمة و العكس صحيح إذا كان البلد يطبق نظام الصرف المرن، و بالتالي نظام سعر الصرف له تأثير كبير على حجم التجارة الخارجية و تدفقات رؤوس الأموال حيث أصبحت دول العالم جميعا تبحث عن نظام صرف مناسب لعملاتها ، فمنها من اختارت البقاء على النظام الثابت للصرف بربط عملتها بعملة موثوق بها، وبعض الدول ربطت عملاتها بسلة مكونة من عملات شركائها أو منافسيها التجاريين و عومته تجاه باقي العملات، والقلة البقية وهي الدول المتقدمة تركت عملاتها تعوم في بحر الاقتصاد الدولي.

وقبل التطرق لترتيبات أنظمة الصرف يجب معرفة ما المقصود بنظام الصرف؟ نظام الصرف هو مجموعة من القواعد التي تحدد دور كل من السلطات النقدية و كل المتعاملين في سوق الصرف، ويمثل الإطار القانوني الذي يتحدد فيه سعر الصرف. ويمكن صياغة التعريف التالي لنظام الصرف: هو تلك الكيفية التي حددت على أساسها أسعار صرف العملات، وتحديد نظام سعر الصرف يكون باعتماد الحكومة على معيارين هما: المرونة في سعر الصرف والقيود على استخدامها. و يمكن التمييز بين عدد من التقسيمات في أنظمة أسعار الصرف، ومن بين هذه التقسيمات:

- نظام سعر الصرف الثابت.

- نظام الرقابة على الصرف.

- نظام الصرف المرن.

المطلب الأول: نظام سعر الصرف الثابت

يقوم هذا النوع من أسعار الصرف على تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف الإسمي والمحافظة عليه، حيث تكون العلاقة بين العملات محددة إداريا و بطريقة نظرية باتفاق بين السلطات النقدية لمختلف الدول على أساس معطيات اقتصادية وسياسية، فالدولة تقوم بتثبيت عملتها على أساس معين، و ذلك دون أن تعطي أهمية كبيرة لقوى العرض و الطلب على العملات الأجنبية كما هو الحال في نظام الصرف الحر، و في ظل ثبات أسعار الصرف تفرض الدولة رقابة على أسعار الصرف لتحقيق التثبيت و بالتالي الاستقرار¹.

نستنتج أنه في ظل نظام الصرف الثابت أن الزيادة في الطلب على العملة الأجنبية لا تؤدي إلى زيادة سعر الصرف، ذلك كون التوازن يتحقق بشكل تلقائي في ظل هذا النظام. في إطار سعر الصرف الثابت سنتطرق لنظامين هما: (سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب وسعر الصرف في ظل نظام بريتن وود).

1- سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب : وتمثل قاعدة الذهب الشكل الأول و الأساسي لنظام سعر

الصرف الثابت الذي يعتمد في تحديد قيمة العملة بالذهب مع المحافظة على قابلية تحويل العملة إلى ذهب و العكس، حيث كان سعر التثبيت يحدد بمقدار من الذهب و كل دولة تربط عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب مع احتفاظها بسعر ثابت للذهب بالنقد الوطني، غير أن ثبات سعر الصرف لا يتحقق إلا في وجود شرطين :

الشرط الأول : أن يكون سعر شراء و بيع الذهب واحد في كل دولة.

أما الشرط الثاني : أن تكون حرية في انتقال الذهب بدون قيود.

ولإستحالة تحقيق هذين الشرطين فإنه يسمح بتحريك هذا السعر بحرية ضيقة جدا، و هو حدي دخول و خروج

الذهب من الدولة وفقا لقوى العرض و الطلب الخاصة بكل عملة من عملات الدول الأجنبية (أي حسب

تصدير واستيراد الذهب) وهو ما يعرف ب "قواعد الذهب".

فمثلا: قبل عام 1914 كان $1 \text{ FRF} = 0.32256$ غ ذهب و $\$1 = 1.67$ غ ذهب.

$$\text{سعر صرف الدولار هو : } 5.18 = \frac{1.67}{0.322562} \text{ ، أي أن : } \$1 = \text{FRF } 5.18$$

أي أن سعر الصرف لا يتجاوز هذا السعر و لا يقل عنه إلا في حدود ضيقة قدرت بنسبة 1% لإحتياز

نفقات نقل الذهب وهي حدود تصدير واستيراد الذهب.

¹ سيمون، برنيه: مرجع سابق، ص405.

2- سعر الصرف المستخدم في ظل نظام بروتون وودز

مع تطور النظام النقدي الدولي وانعقاد اتفاقية بروتون وودز عام 1944 في الولايات المتحدة الأمريكية ارتبط ثبات سعر صرف العملات الأخرى بالدولار الأمريكي مع قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، فالدولار الأمريكي كان عملة الاحتياطي الرسمي و كان من أهم أهدافه هو ضمان تحقيق درجة أكبر من الاستقرار في أسعار الصرف. حيث وضع صندوق النقد الدولي حد أقصى لتقلبات مختلف العملات مقابل الدولار و المتمثل بنسبة (1% للأعلى و 1% جهة الانخفاض)، و لا يسمح للدول الأعضاء بتعديل سعر صرفها بحدود 10% دون رجوع مسبق لصندوق النقد الدولي، مع إبلاغ الصندوق بذلك التعديل، و هو ما يطلق عليه بالثبيت القابل للتعديل، و الذي تلجأ إليه الدولة عندما تواجه خطر ما في مركزها الخارجي.

غير أن الثبيت بالنسبة إلى عملة واحدة وسط التقلبات العالمية لأسعار الصرف يعد مخاطرة للبلد، إلا إذا قامت بتهيئة عملتها مع الدولة التي تعتبر الشريك التجاري الأول لها، و للخروج من هذه المشكلة كان الحل بربط العملة المحلية بسلة من العملات، حيث يتم تقييم العملة المحلية بسلة من العملات الرئيسية انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين في الدولة، و إما باستعمال السلة الجاهزة من طرف FMI وهي سلة Special Drawing Right (SDR) وحدة حقوق السحب الخاصة، والتي تم تقييمها على متوسط مرجح للدولار و الين و اليورو و الجنيه الإسترليني، ويتم إعلان سعر الدولار المعادل له SDR يومياً من قبل FMI حيث تقوم الدول المعنية بالتعديل في سعر عملتها بالدولار لتحقيق سعر صرف ثابت بالنسبة لـ SDR و لنظام سعر الصرف الثابت بعض النقائص و العيوب إلى جانب مزاياه التي حققها و فيما يلي سنذكر مزايا و عيوب هذا النظام.

3- مزايا و عيوب نظام سعر الصرف الثابت

أولاً- المزايا: من مزايا أنظمة الصرف الثابتة ما يلي:

- يعمل سعر الصرف الثابت على تنشيط حركة التجارة الخارجية و الاستثمار مع البلدان نفس منطقة العملة.
- يعمل على تخفيف صدمات العرض المؤقتة، باستخدام الاحتياطات النقدية.
- يعمل على التقليل من الصدمات الخارجية على الدخل المحلي و الأسعار.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وأنظمتها

- في ظل سعر الصرف الثابت إذا كانت العملات المكونة للسلة تمتاز بالثبات والإستقرار، فإن عملية الربط بها تكسب سياسات الحكومة ثقة قوية، كما يؤدي إلى زيادة ثقة بلدان العالم في تعاملاتهم التجارية مع الدول المثبتة لسعر صرفها.

- يوفر هذا النظام إمكانية التحكم في كمية النقود، لأن الإصدار النقدي محدود بكمية الذهب، وهذا يمنع حدوث تضخم.

- سعر الصرف الثابت يحدث تغييرات في اقتصاد الدولة يمكن أن تحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات، و ما يمكن أن نستخلصه هو أن نظام سعر الصرف الثابت أكثر إيجابية في الدول ذات الاقتصاد المحدود، حيث تكون علاقاتها الاقتصادية الخارجية قليلة و هذا في حالة ربط العملة المحلية بعملة واحدة.

ثانيا- عيوب نظام سعر الصرف الثابت: من عيوب هذا النظام ما يلي:¹

- في حالة الربط بعملة أجنبية وحيدة يمكن أن يتسبب في إضعاف عمل السلطات النقدية في عملية الرقابة على النقد من خلال زيادة التدفقات الرأسمالية إلى الداخل.

- و في حالة الربط بسلة من العملات يمكن أن تنعكس درجة تقلب وزن إحدى عملات السلة على سعر الصرف من خلال الظروف الاقتصادية و السياسات النقدية لبلد هذه العملة.

- في ظل أسعار الصرف الثابتة يمكن أن تقع اختلالات في ميزان المدفوعات تؤدي إلى تغير الإحتياطات النقدية و كذا الأسعار المحلية.

- في ظل هذا النظام يصعب على الدولة اللجوء إلى سياسة تخفيض سعر العملة المحلية، كما أنها قد لا تحصل على موافقة صندوق النقد الدولي على التخفيض.

هذه العيوب في نظام الصرف الثابت أدت إلى ضرورة التخلي عن التثبيت من أجل تحقيق أكبر قدر من الأهداف الاقتصادية و السياسية المسطرة، وهذا ما أوضحه الاقتصادي Mundell من خلال الثلاثية المستحيلة ووفقا لهذه الأخيرة لا تستطيع البلدان أن تختار سوى اثنين فقط من ثلاث نتائج ممكنة ، والذي يوضح من خلاله

¹Hend Sfaxi Benahji, **Choix des politiques de change dans les pays en developpements : Etude de la competitivite de la Tunisie**, Panoeconomicus, 2008, Tunisie, p354.

أن السياسة الاقتصادية الكلية لا يمكن للدول تحقيقها إلى من خلال توفر عنصرين من رؤوس المثلث و المتمثلة في:¹

- حرية حركة رؤوس الأموال عبر الحدود.
- استقلالية السياسة النقدية.
- نظام سعر صرف ثابت.

حيث إذا اختارت الدولة سعر صرف ثابت و سياسة نقدية مستقلة لتحقيق أهدافها، لابد من تقييد حركة رؤوس الأموال حتى لا تتأثر أسعار الفائدة المحلية بالتغيرات الحاصلة في أسعار الفائدة العالمية، أما إذا اختارت حرية انتقال رؤوس الأموال و استقلال السياسة النقدية فلا بد من التخلي عن سعر الصرف الثابت لعدم قدرة السلطات النقدية تحقيق الأهداف الاقتصادية المحلية.

و ما يمكن استخلاصه هو أنه في حال اعتماد الدولة على نظام سعر الصرف الثابت، تواجه السلطات النقدية صعوبة بالغة في تصحيح الاختلال الخارجي نتيجة التعارض بين الأهداف الداخلية والخارجية للسياسات الاقتصادية.

المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف (سعر الصرف المدار، المرونة المقيدة)

يقصد بالرقابة على الصرف وضع السلطة النقدية قيود تنظم التعامل في النقد الأجنبي، و يكون في ظل هذا النظام تقييد حرية تصدير و استيراد النقد الأجنبي، بالإضافة إلى أن تحويل العملة إلى العملات الأخرى لا يكون بصفة مطلقة إنما بقواعد وشروط تفرضها السلطة النقدية من خلال التأثير على ظروف العرض والطلب على الصرف الأجنبي بغية المحافظة على استقرار أسعار الصرف.

تعتمد الدولة على نظام الرقابة على الصرف في حال رغبتها في التحكم في أسعار العملة المحلية في الأسواق الدولية، فنظام الرقابة على الصرف يتطلب توافر أجهزة تقنية وفنية ذات فعالية عالية، حتى لا تؤدي إلى انتشار الرشوة من أجل تسهيل إجراءات التعامل.

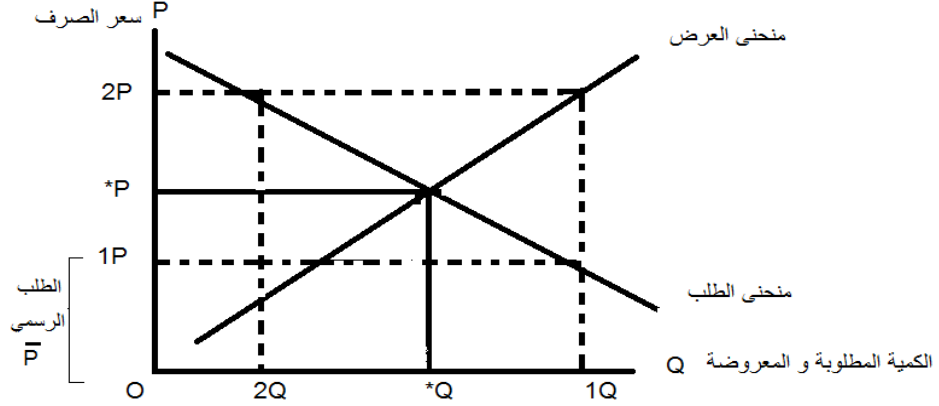
بمقتضى أنظمة الرقابة على الصرف كل من يصدر بضاعة إلى الخارج لابد أن يقدم العملة الأجنبية التي حصل عليها إلى البنك المركزي لتحويلها إلى عملة وطنية وفقاً لسعر صرف محدد.

¹ علي توفيق الصادق و آخرون: نظم و سياسات أسعار الصرف، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، معهد السياسات الاقتصادية، الإمارات العربية المتحدة، سبتمبر 2003، ص 27.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وأنظمتها

و الشكل الموالي يوضح كيفية تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة :

الشكل رقم (02) : تحديد سعر الصرف في ظل نظام الرقابة على الصرف



المصدر: محمد راتول: الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، 2006، العدد 04، ص 243.

حيث تمثل : OP^* : سعر الصرف التوازني

$OP1$: سعر الصرف الرسمي المحدد من طرف السلطة النقدية

نلاحظ من خلال الشكل السابق أنه عند السعر $op1$ (سعر الصرف الرسمي)، الكمية المطلوبة هي $OQ1$ والكمية المعروضة هي $OQ2$ ، فعند السعر $p1$ السلطة النقدية تقوم بتنفيذ سعر الصرف حسب الأولويات والإحتياجات بما يتلاءم و الكمية المعروضة، ونظرا لكون الإحتياجات كثيرة و لا يمكن تلبيتها من خلال السعر الرسمي يلجأ المتعاملون الاقتصاديون للحصول على العملة الصعبة من السوق غير الرسمي، ومن هنا يتشكل سعر ثاني يكون أعلى من السعر الرسمي و السعر التوازني أيضا، إذ يعتبر الفرق بين السعر التوازني و السعر المنشأ في السوق الموازية $p2$ ، تأميننا على المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المتعاملون بسبب التنظيمات المعمول به.

و يتميز نظام الرقابة على الصرف بما يلي:

- تقييد حرية تصدير و استيراد الصرف الأجنبي بتقييد حرية تحويل العملة الوطنية إلى عملات أجنبية و إخضاعها لقواعد منظمة تضعها الدولة.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وأنظمتها

- حماية القيمة الخارجية للعملة من التدهور وزيادة كسب ثقة الأفراد بالتعامل بها من خلال تقييد الطلب على الصرف الأجنبي بدلا من اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة المحلية.
 - علاج الخلل في ميزان المدفوعات و المحافظة على توازنه، من خلال التحكم في بيع وشراء العملة الأجنبية ومنع خروج رؤوس الأموال من الدولة.
 - حماية الصناعات الناشئة من المنافسة الأجنبية من خلال منع استيراد السلع التي لها بدائل في الاقتصاد الوطني أو شبيهة بالإنتاج المحلي، و التي تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.
 - الحصول على موارد مالية ناتجة عن الفارق بين السعر المنخفض الذي تشتري به العملات الأجنبية وسعر البيع المرتفع الذي تباع به.
 - توجيه الموارد الإنتاجية نحو القطاعات الأكثر فعالية في الاقتصاد من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.
 - تنمية الإحتياجات من وسائل الدفع الخارجي من ذهب و عملات قابلة للتحويل.
- لكن هذا النظام تخلت عنه بعض الدول التي تبنته وذلك لما تضمنه من الصعوبات و عراقيل نتيجة تحايل المتعاملين الاقتصاديين على الرقابة بفوترة الواردات بأعلى من قيمتها، أو التقليل من قيمة الصادرات من أجل تهريب الأموال و الحصول على عملات أجنبية إضافية من البنك المركزي بالسعر الرسمي وبيعها بفائدة في السوق الموازية.
- ما يمكن استخلاصه هو أنه في ظل اعتماد الدولة على نظام الصرف الثابت تستطيع الدولة أن تتحكم في وارداتها حيث لا يستطيع أي مستورد أن يحصل على العملة الأجنبية الضرورية لدفع ثمن ما يستورده إلا عن طريق الإدارة المسؤولة عن الرقابة على الصرف، لذلك لا بد أن يأخذ إذنا بالاستيراد، ولا تعطي الدولة إذن استيراد إلا بمقتضى أنظمة تضعها لمنع استيراد السلع أو تخفيض استيرادها إلى أدنى حد ممكن أو منع استيراد بعض السلع من دول معينة وتشجيع استيرادها من دول أخرى، وبذلك تستطيع الدولة عن طريق الرقابة على الصرف أن تتحكم تحكما كاملا في وارداتها من الخارج سواء من ناحية تركيبها السلعي، أو من ناحية الدول التي تستورد منها، حيث نجد أن بعض الدول التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها، أو التي تخشى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج تعتمد على نظام الرقابة على الصرف .

المطلب الثالث: سعر الصرف المرن (المعوم)

تبنت العديد من الدول نظام الصرف المرن بدلا من نظام الصرف الثابت و نظام الرقابة على الصرف نظرا لتزايد حجم العلاقات الاقتصادية الدولية، والتحركات الكبيرة في رؤوس الأموال، إلى جانب كون هذا النظام يتميز بمرونته وقابليته للتعديل، حيث تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها حسب المؤشرات الاقتصادية للبلد.

يطلق على نظام سعر الصرف المرن إسم "نظام تعويم العملات" وفي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية والنقدية عبء معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة من خلال الحد من الواردات وإحداث تغييرات مهمة في مستويات الأسعار، و كذلك من خلال إحداث تغييرات في مستويات الدخل وإحداث تغييرات في مستوى أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقال رؤوس الأموال وهذا ما يساهم في توسيع درجة استقلالية السياسة النقدية، فجهاز الأسعار يتكفل بإحداث التغييرات المناسبة في معدلات الصرف والتي تنعكس بدورها في التأثير على قيمة الصادرات والواردات وكذا انتقال رؤوس الأموال.¹

وفي ظل نظام الصرف المرن تتحدد القيمة الخارجية للعملة من خلال قوى العرض والطلب على العملات في أسواق الصرف الأجنبية من أجل تحقيق سعر الصرف التوازني و تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، حيث يتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبي مع الكميات المعروضة.

رغم أن هذا النظام يفترض فيه عدم تدخل السلطات النقدية، إلا أن الدول لا يمكن أن تترك مصير استقرارها الاقتصادي مرهون بتقلبات قوى العرض والطلب، لهذا تلجأ السلطات النقدية والمالية للتدخل من أجل توجيه سياساتها النقدية وفقا لما تراه مناسبا تفاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها ومن هذه الإجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف والتعويم غير النظيف (التعويم المدار، الموجه)، و سنوضح الفرق فيما يلي:

أولا: التعويم النظيف (الحر)

تترك السلطات النقدية سعر الصرف حرا يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب، حيث يبقى سعر الصرف خاضعا لقواعد السوق، و خوفا من مخاطر التعويم الحر، تقوم السلطات النقدية بالموازاة بإنشاء أموال موازنة

¹ شقيري نوري موسى و آخرون: التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2012، ص165.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وأنظمتها

الصرف، من خلال تخصيص أرصدة من الإحتياطيات النقدية والذهب، وتقوم السلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البيع و الشراء للنقد الأجنبي حسب الحالة من أجل حماية سعر صرف العملة المحلية من التغيرات العارضة التي تنشأ بسبب عمليات المضاربة، و تعتبر أموال موازنة الصرف و طرق استخدامها قواعد اللعبة في ظل أسعار الصرف الحرة¹.

ثانيا: التعويم غير النظيف (المدار)

يتميز التعويم غير النظيف بإمكانية تدخل السلطات النقدية من أجل تغيير اتجاه العرض و الطلب على العملات الأجنبية، من أجل التأثير على قيمة العملة المحلية لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، و ذلك من خلال:

- بيع العملة الوطنية بهدف زيادة المعروض منها و تخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها رغبة زيادة الطلب العالمي على السلع المحلية.

- شراء العملة الوطنية لزيادة الطلب عليها ما يؤدي إلى رفع قيمتها من أجل منع خروج رؤوس الأموال إلى الخارج. ويمكن اعتبار التعويم المدار الحل الوسيط بين الثبات والتعويم الحر، وهو ما يتلاءم مع الوضع النقدي ووضع التجارة الدولية.

وقد أصدر صندوق النقد الدولي بعض الشروط التي تستوجب على البنوك المركزية مراعاتها حين التدخل لإدارة سعر الصرف من أهمها:

- أن لا تؤدي تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف إلى الزيادة في حدة التقلبات.
- أن لا تهدف التدخلات للتأثير على أسعار الصرف إلى اكتساب فوائد على حساب دول أخرى.
- أما الصور التي يمكن أن يتخذها هذا التدخل قصد التأثير على سعر العملة الوطنية فتتمثل في:
 - التأثير على حركة الصادرات والواردات من خلال رفع أو تخفيض الحواجز الجمركية، فزيادة الصادرات ستؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي إلى رفع قيمتها تجاه العملات الأجنبية، بينما الزيادة في الواردات على حساب الصادرات ستؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض العملة المحلية.
 - التوسع النقدي دون الزيادة في الطلب على العملة الوطنية.

¹ محمد راتول: مرجع سابق، ص 140.

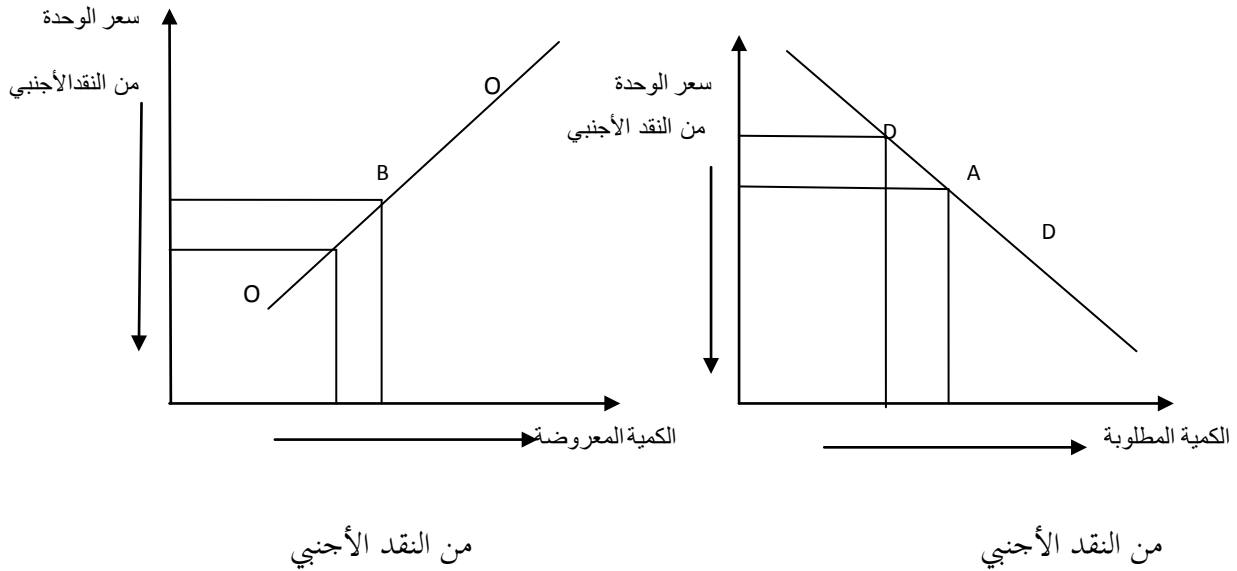
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وأنظمتها

- استعمال سعر الفائدة، فإذا أرادت السلطات النقدية رفع قيمة عملتها فما عليها إلا القيام بتخفيض سعر الفائدة الموجه للمستثمرين، أما في الحالة العكسية فستقوم برفعه.

و ما يمكن استنتاجه هو أن نظام الصرف المرن يوفر الحماية من الصدمات الحقيقية كالتغير في الطلب على الصادرات، أو في معدلات التبادل التجاري، كما أن فعالية الدول للتعامل مع الصدمات التجارية يعتمد بالدرجة الأولى على نظام الصرف المعتمد في هذه الدول، الذي بدوره ينعكس على النمو الاقتصادي للدولة.

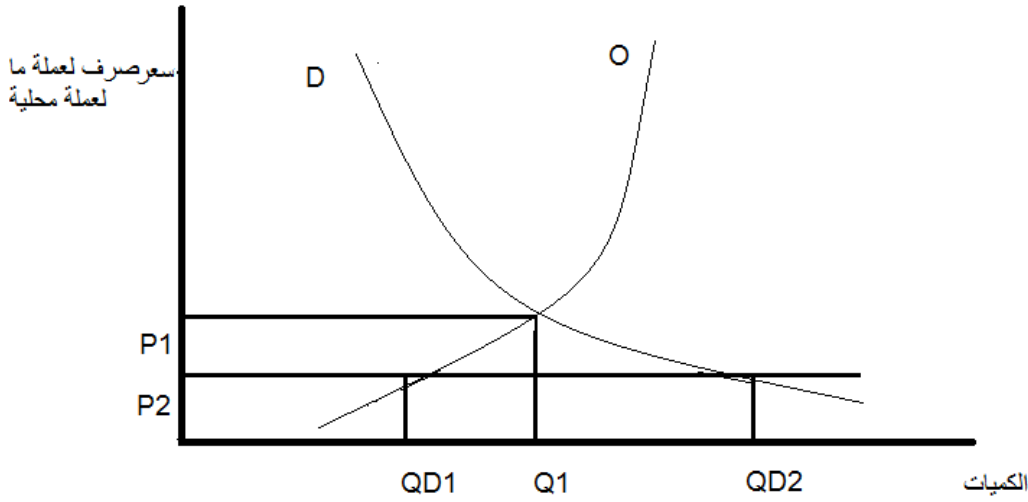
و الشكل رقم(03) يوضح حالة السوق الحرة بالإضافة إلى تدخل الدولة من أجل توجيه سياستها الاقتصادية، حيث يتحدد سعر الصرف في السوق الحرة للعملة الأجنبية عند تقاطع منحنى العرض والطلب لهذه العملة.

الشكل رقم(03): منحني الطلب على العملة وعرضها في السوق الحرة



المصدر: عبد الرازق بن الزاوي: سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-2007، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي جامعة الجزائر3، 2010، ص9.

الشكل رقم (04): الكميات المطلوبة و المعروضة من العملة الأجنبية



المصدر : عبد الرازق بن الزاوي: سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1991-2007، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص9.

لما يتقاطع منحنيي الطلب والعرض على الصرف الأجنبي يتحدد سعر الصرف الحر و يطلق على هذا السعر إسم سعر الصرف التوازني ويرمز له ب ($P1$)، فإذا لم يكن هناك ميل لهذا السعر في ظل ظروف معينة نحو الارتفاع أو الانخفاض ونظرا إلى كون العرض و الطلب على الصرف الأجنبي ينشأ من مختلف بنود ميزان المدفوعات الدائنة والمدينة، فإن توازن سعر الصرف يعني ضمنا شكلا من أشكال التوازن (الحسابي) في ميزان المدفوعات فسعر الصرف التوازني يمثل السعر الذي يسود عندما يتحقق التوازن الاقتصادي داخليا وخارجيا في الأجل الطويل.

فإذا وجدت الدولة أن مدفوعاتها نحو الخارج تفوق مداخيلها من الخارج تقلص قيمة العملة الوطنية لصالح العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، في هذه الحالة تضطر الدولة إلى التدخل لإجبار المصدرين والمتعاملين بالعملة الصعبة على بيع ما لديهم من عملات أجنبية لها أو لبنوك معينة، وهذا التدخل يكون عادة بفرض سعر إداري نرزم له بالرمز $P2$ يكون أقل من السعر التوازني $OP1$ ، و يلاحظ أنه عند السعر الإداري يكون الطلب على الصرف الأجنبي $QD2$ أكبر من عرضه $QD1$.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وأنظمتها

ومن بين الأسباب الداعية إلى اعتماد نظام الصرف المرن نذكر:

- **عدم وجود احتياطات كافية:** كون قلة أو عدم توفر الإحتياطات يؤدي إلى عدم الثقة في النظام بالإضافة إلى وجود المضاربة.

- **عدم وجود استقرار على الصعيد الكلي:** يحتاج نظام الصرف الثابت إلى توازن داخلي من أجل نجاحه، وهذا ما تفتقره معظم الدول خاصة الدول النامية التي تتميز بمعدلات تضخم عالية و حالة عدم الاستقرار، مما دفع الدول اعتماد نظام الصرف المرن لجعل السوق المحرك الأساسي لأسعار الصرف.

- **الإعتبرات السياسية:** حيث عند تبني نظام سعر الصرف الثابت وفي حالة ما إذا قامت الدولة بتخفيض قيمة عملتها تكون الدولة محل مساءلة الشعب، لكن في أسعار الصرف المرنة الانخفاض يكون تلقائياً.

ثالثاً: مزايا وعيوب نظام سعر الصرف المرن

1- مزايا نظام سعر الصرف المرن: يتميز نظام الصرف المرن بالعديد من المزايا نذكر منها:

- يسهل تطبيق نظام الصرف المرن، لأن تنظيمه آلي في تحديد سعر صرف العملات وتحقيق تعادل حقيقي لسعر الصرف دون وجود مجال لتقدير العملة بأكثر أو بأقل من قيمتها، فهو يتحدد بفعل ظروف اقتصادية محرّكة للسوق، كما يساعد على وضع الدولة في مكائنها في التجارة الدولية.

- يعمل نظام الصرف المرن على الحد من المضاربة برؤوس الأموال في الآجال القصيرة.

- يسمح بإعادة التوازن لميزان المدفوعات تلقائياً، ولا يحتاج لتدخل البنوك المركزية للتأثير على سعر الصرف وإنما يقتصر دورها على المراقبة للتوفيق بين العرض والطلب.

- يسمح بحرية التجارة الدولية من خلال إزالة القيود في العلاقات الاقتصادية و النقدية الخارجية، فضلاً عن ذلك فإن هذا النظام يمكن أن يخفف من مسؤولية السلطات النقدية عن انخفاض قيمة العملة.¹

غير أن هذه المزايا غير مطلقة كون أن التوازن في أسعار الصرف يأتي من خلال الحرية المطلقة لأسعار الصرف، ولو تحقق ذلك التوازن لما كانت هناك حاجة للجوء إلى التعويم المدار من خلال تدخل البنك المركزي، كما أن السياسة النقدية الداخلية غير مستقلة تماماً، كون التعويم دوماً يكون مصاحب بتضخم يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات وبالتالي أسعار المنتجات الداخلية، وهذا يؤدي بالدولة إلى اتخاذ قرارات حمائية.

¹ وسام ملاك: الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001، ص 301-302.

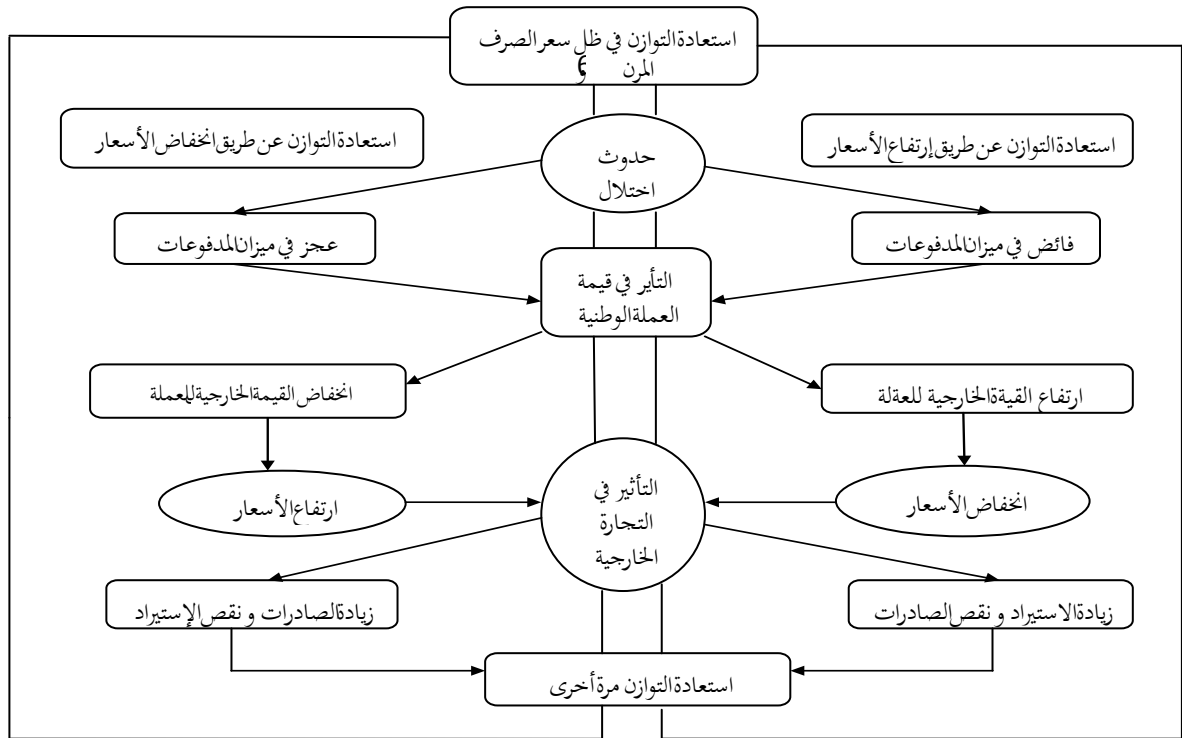
2- عيوب نظام الصرف المرن: رغم توفر نظام الصرف المرن على العديد من المزايا إلا أنه تتخلله بعض النقائص نذكر منها:

- إن تغيرات أسعار الصرف في ظل التعويم تؤثر بشكل كبير على الأسعار المحلية والدولية، حيث أن التقلبات الحادة اليومية في أسعار الصرف تنعكس بشكل مباشر على أسعار السلع المحلية وبالتالي تؤثر عكسيا على نشاط التصدير.

- نظام التعويم لم يساهم في التقليل من أعباء المدفوعات أو التقليل من حجم الطلب على الاحتياطات مقارنة لما كان عليه الوضع في نظام التثبيت.

- يؤدي تعويم العملة المحلية إلى ارتفاع سعر صرفها مقابل بقية العملات مما يؤدي إلى عرقلة حركة الصادرات و بالتالي زيادة الواردات مما يؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، كما يتسبب في اتجاه رؤوس الأموال المحلية نحو الاستثمار الخارجي لأنه أصبح بالإمكان مبادلة وحدة العملة المحلية بوحدة أكثر من العملة الأجنبية مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات و سنوضح من خلال الشكل الموالي آلية التوازن في ظل نظام سعر الصرف المرن.

الشكل رقم (4) : آلية التوازن في ظل سعر الصرف المرن



المصدر: نواز عبد الرحمان الهيبي ومنجد عبد اللطيف الخشالي: مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص55.

الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف وأنظمتها

نلاحظ من خلال الشكل أن هناك اختلاف في ما بين سعر الصرف المرن وسعر الصرف الثابت، فوجود فائض في ميزان المدفوعات حسب مفهوم سعر الصرف المرن يعني ضمان ارتفاع القيمة الخارجية للعملة وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على الإستيراد وتقليل الصادرات، لأن الطلب الخارجي على الصادرات سينخفض نتيجة ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، فيقل الفائض بسبب ظهور العجز في الميزان التجاري و تعود الحركة إلى نقطة التوازن من جديد، والعكس صحيح في حالة العجز.

والفرق في هذه الآلية عنها في ظل قاعدة الصرف الثابت هو أن تأثير الاختلاف مرتبط مباشرة على القيمة الخارجية للعملة وليس على كمية النقود، أي لم تعد القيمة الداخلية للعملة هي أساس الوصول إلى الاستقرار في القيمة الخارجية لها، و في هذه الحالة يتم عزل الاقتصاد المحلي عن الصدمات الخارجية، حيث أن العجز في هذه الحالة يصحح تلقائياً.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن نظام الصرف المرن يسمح بإتباع سياسة اقتصادية ونقدية مستقلة وأكثر مرونة، يمكنها التكيف والتفاعل مع الصدمات ذات الأصل الداخلي أو الخارجي وامتصاص آثارها وذلك بتقرير ما تراه السلطات مناسبة، سواء فيما تعلق بالعمالة أو أسعار الفائدة وكمية النقود، ولا تكون هناك أسباب تسمح للمنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي لتقديم توجيهاتها.

خلاصة الفصل:

يعتبر سعر الصرف من المفاهيم التي نتجت عن التبادل التجاري بين الدول وحاجتها في تقييم سلعتها وخدماتها لتسهيل العمليات الاقتصادية فيما بينها وظهرت العديد من أنواع سعر الصرف مع مرور الوقت، ويتم تحديدها وتقييم هاته الأنواع بالعديد من العوامل الكلية التي تؤثر عليها، كما أن اختيار نظام صرف عن آخر لا يتم نظريا على أساس سلبيات و إيجابيات كل نظام، وإنما تحكمه الظروف الداخلية والخارجية لكل دولة، حيث يكون النظام المعتمد يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي لمحددات سعر
الصرف في الجزائر و أهم التغيرات
في العوامل المؤثرة فيها

تمهيد:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق لعدة أنظمة لسعر الصرف منذ أن أصبح الدينار الجزائري العملة الرسمية للبلاد بعد الاستقلال و تم تحديده بوزن محدد من الذهب قدر آنذاك ب 0.18 غرام من الذهب الخالص، و لقد ارتبطت مجمل التغيرات بمراحل التنمية من سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف العائم، كما عملت الجزائر على تطبيق نظام الرقابة على الصرف منذ خروجها من منطقة الفرنك الفرنسي في ظل ثبات سعر الصرف و إلى غاية 1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي، و قد كانت قابلية التحويل محدودة آنذاك و لم تفكر السلطات النقدية في تخفيض الدينار الجزائري، و مع سنة 1986 و الأزمة العالمية و مؤشراتنا و مع الأزمة السياسية بالجزائر و تفاقم الدين الخارجي و نقص الاحتياطات كان على الجزائر الشروع في إصلاحات عميقة مست مختلف الأنظمة خاصة بعد اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و برامج التعديل الهيكلي، و قد تطلب هذا تعديل القوانين ليأتي قانون النقد و القرض و مراحل تحول أنظمة الصرف من التسيير الآلي إلى الانزلاق التدريجي ثم التخفيض الصريح، لنصل إلى سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة، و قد ساعدت برامج الصندوق و تحسن الإيرادات البترولية و تغيير الأنظمة على تحسن المؤشرات الكلية، و على هذا تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية.

حيث يخص المبحث الأول أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف وهي في جميع الدول متشابهة ومن بين هذه العوامل نذكر كمية النقود وسعر الفائدة وكذلك التضخم و ميزان المدفوعات، أما في المبحث الثاني فسنتناول تطور أنظمة الصرف في الجزائر حيث سنعرف أهم أنظمة الصرف التي مرت بها الجزائر وكذلك أهم محددات سعر الصرف فيها، وبخصوص المبحث الثالث فسنستطرق الى تطور سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه في الجزائر حيث سنعرف تطور سعر الصرف وكيف تطورت معدلات العوامل المؤثرة في سعر الصرف في الجزائر.

المبحث الأول: أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف كأى مؤشر اقتصادي يتأثر بالعديد من العوامل التي تجعله في تغير مستمر وستتطرق في هذا المبحث إلى مجموعة من العوامل التي من شأنها التأثير على سعر الصرف ككمية النقود وسعر الفائدة والتضخم وكذلك ميزان المدفوعات .

المطلب الأول: كمية النقود وسعر الفائدة والتضخم وأثرها على سعر الصرف

1) كمية النقود:

لقد اخذ الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان M.Friedman على عاتقه إعادة الحياة إلى نظرية كمية النقود ولكن بصورتها الجديدة في مقالته الشهيرة (عرض النقد وتغيرات الأسعار والنتائج)، إذ يرى فريدمان أن حركات الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في حركة النقود، وأن هناك علاقة وثيقة بين تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من النتائج (Stock of Money per unit of output) وحركات الأسعار أيضا، وفي ذلك يقول فريدمان (ليس هناك من حالة حصل فيها تغير أساسي في كمية النقود بالنسبة لوحدة من النتائج دون إن ترافقه تغيرات مهمة في مستوى الأسعار بنفس الاتجاه وبالعكس، وعلى حد معرفتي ليس هناك من مرة حدثت فيها تغيرات مهمة في مستوى الأسعار إلا وصاحبها تغير جوهري في كمية النقود لوحدة واحدة من النتائج في نفس الاتجاه) وقد أشار إلى أن ما يفسر صحة العلاقة بين كمية النقود لكل وحدة من النتائج وتغيرات الأسعار هو وجود عاملين هما:¹

1. تغيرات الإنتاج والتي تعد متغيرا مستقلا، ففي حالة ثبات كمية النقود وتضاعف حجم الإنتاج فإن الأسعار ستميل إلى الانخفاض بمقدار النصف تقريبا وتعليه لذلك هو هبوط كمية النقود بالنسبة لوحدة من النتائج.

2. تغيرات كمية النقود التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها نسبة إلى دخلهم والتي تتوقف على :

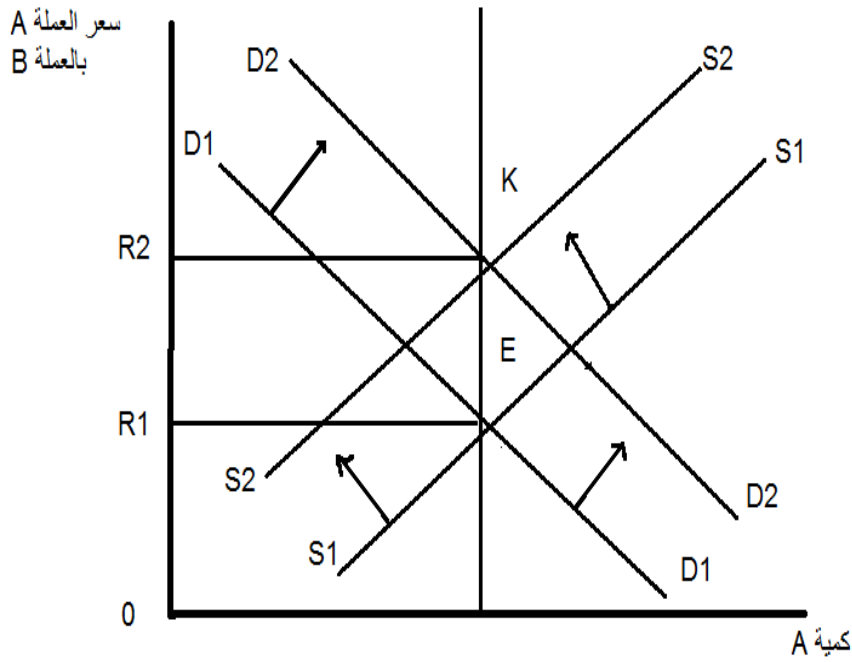
- مستوى الدخل الحقيقي للفرد لذلك فإنها تزداد كلما ازداد الدخل الحقيقي والعكس صحيح
- تكلفة الاحتفاظ بالنقود والتي تتحدد بسعر الفائدة على الموجودات الأخرى من غير النقود كشكل من أشكال الثروة الذي يتخلى عنه الفرد نتيجة الإحتفاظ بالنقود.

¹ عوض فاضل الدليمي: النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1995، ص81

ومما تقدم يتضح أن الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة من على منافع سلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة¹ الاستيراد وانخفاض الصادرات ويقابل ذلك زيادة في الطلب على عملات تلك الدول وانخفاض في الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنها ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية أن السياسة النقدية المتبعة بأي من أدواتها التي تستهدف التأثير في عرض النقد وحجم الائتمان تؤثر بشكل مباشر في سعر الصرف الأجنبي والشكل (8) يوضح حالة دولتين هما الدولة A والدولة B، حدث لدى الأخيرة إفراط في الإصدار النقدي وان الأسعار في الدولة A مستقرة بينما الدولة B سوف يتزايد فيها الطلب على منتجات A وعملتها من المنحنى D1 إلى D2 وتنخفض صادراتها إلى A مسببة انخفاض عرض عملة A من المنحنى S1 إلى المنحنى S2 بارتفاع سعر الصرف من R1 إلى R2.

ويؤثر سعر الصرف في السياسة النقدية عن طريق قناة سعر الفائدة، إذ أن انخفاض عرض النقد يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظيره في الخارج مما يسمح لتدفقات رأس المال الأجنبي بالدخول وزيادة الطلب على العملة المحلية مما يؤدي إلى زيادة قيمتها وهذا يؤثر سلباً على الصادرات ووضع الحساب الجاري، وتنعكس هذه التطورات في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وركود الاقتصاد المحلي وعادة ما توظف السياسة النقدية في ميدان سعر الصرف إذا كان ثابتاً أو ضمن حدود معينة، أما إذا كان سعر الصرف عائماً فلن يكون سعر الصرف من بين أهداف السياسة النقدية.¹

الشكل (07) أثر الإفراط بالإصدار النقدي على رفع سعر الصرف الأجنبي .



المصدر: بسام الحجار: العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ص22.

2- أسعار الفائدة:

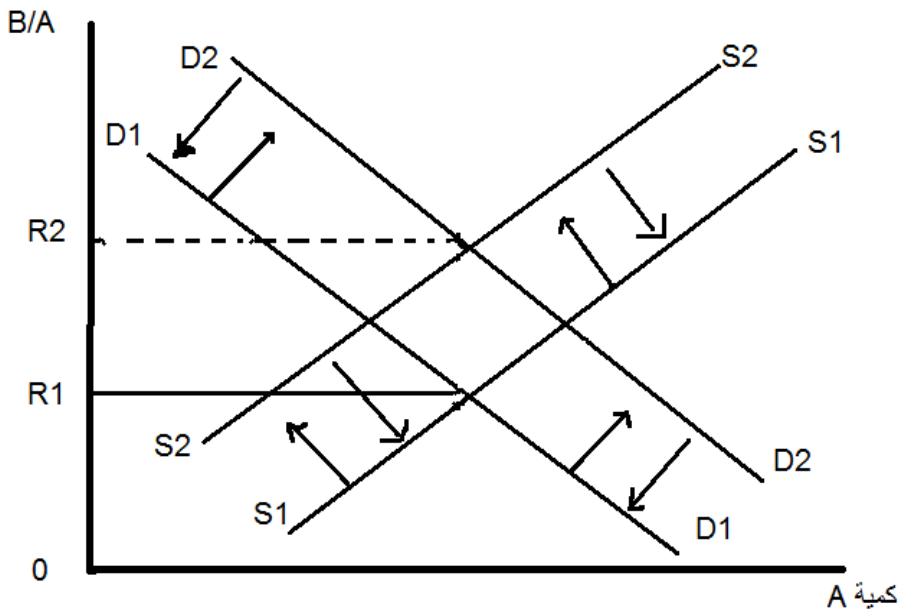
إن رؤوس الأموال الساخنة Hot Money الأرصدة المعدة للإقراض الدولي Intertain Loanable Funds حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة إذ أنها تتدفق إلى المناطق ذات العائد المتوقع الأعلى، فالزيادة في الأسعار الفائدة الحقيقية ستحفز رأس المال الأجنبي للانسياب إلى الداخل مؤدية إلى ارتفاع قيمة عملتها في سوق الصرف الأجنبي إذ أن الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي في الدولة A سيدفع المستثمرين من الدولة B والدولة C، على زيادة الطلب على عملة البلد A وإقراض عملائهم المحلية إلى مقترضين في الدولة A وهذه التحركات في رأس المال سوف تؤدي إلى رفع قيمة العملة A بالنسبة للعملة B والعملة C، أما انخفاض أسعار الفائدة المحلية فسيكون أثره معاكسا لما ذكر أعلاه.¹

ولا تقتصر التغيرات في أسعار الفائدة على الأسعار المحلية فحسب بل تمتد إلى أسعار الفائدة الأجنبية، فعندما ترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الدولة B والدولة C فإن المستثمرين في الأصول المالية قصيرة الأجل سوف

1- تقي الحسيني: التمويل الدولي، دار مجد اللاوي، عمان، ط1، 1999 ص 149.

يستبدلون العملة A بالعملة B والعملة C، ليحققوا المزايا التي أتاحت لهم بتحسين فرصة الكسب في هذه الأسواق ، وعليه فارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج يزيد الطلب على العملات الأجنبية ويزيد عرض العملة A وينشأ عنه انخفاض قيمتها بالنسبة لعملات الدول الأخرى التي ارتفعت لديها أسعار الفائدة الحقيقية وبالعكس فإن انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية يؤدي إلى نتيجة معاكسة عما سبق تماما في الشكل () إذا ارتفع سعر الفائدة في الدولة A مقابل نظيره في الدولة B، فإنه سيقود إلى تدفق الاستثمارات المالية من B في A وبالتالي زيادة الطلب على العملة A فينتقل منحنى الطلب من D1 إلى D2 ونتيجة لتفاوت بين أسعار الفائدة بين الدولتين فإن بعض المستثمرين من A سيعزفون عن الاستثمار في B فينتقل منحنى العرض من S1 إلى S2 والنتيجة النهائية للانتقال لمنحنى العرض والطلب هي زيادة سعر صرف العملة A مقابل B من R1 إلى R2.

الشكل (08) تغيرات سعر الفائدة وأثرها على سعر الصرف



المصدر: محمد كمال الحمزاوي: سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، إسكندرية 2004، ص18.

ومن الجدير بالذكر أن هناك حالتين افتراضيتين متطرفتين لسلوك سعر الفائدة وثالثة واقعية وهي :

1. الحالة الأولى: في الاقتصادات المغلقة تماما وفيها يحسب سعر الفائدة الاسمي لحاصل جمع سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم المتوقع، ويتوقف سعر الفائدة الحقيقي على ظروف السيولة، فالزيادة في عرض النقد تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة في الأجل القصير، وبالإفترض ثبات التضخم فإن سعر الفائدة الاسمي سينخفض بدوره أيضا وبالعكس يؤدي ارتفاع الطلب على السيولة إلى توليد أسعار فائدة أعلى.

2. الحالة المتطرفة الثانية هي حالة الإقتصاد المفتوح تماما ففي حالة التوازن ستساوي أسعار الفائدة الاسمية الداخلية الأسعار الفائدة العالمية مضافا إليها المعدل المتوقع لانخفاض سعر صرف العملة المحلية وعلاوة المخاطر, ولكن عند تجاوز سعر القاعدة الداخلي سعر الفائدة العالمي فستدقق رؤوس الأموال إلى الداخل الذي سيزيد بدوره مستوى السيولة الداخلي ويضغط على سعر الفائدة الداخلي حتى يعادل السعر العالمي مضافا إليه فارق سعر الصرف وعلاوة المخاطر وعند التعادل ستتوقف تدفقات رأس المال ويعود التوازن مرة أخرى .

3. الحالة الثالثة وهي الحالة الأكثر واقعية هي وضع الإقتصاد الذي يكون بين الحالتين السابقتين إذ تؤثر عوامل الإقتصاد المفتوح والمغلق على تحركات أسعار الفائدة الداخلية وعليه فإن سعر الفائدة الاسمي الداخلي يتوقف على:

أ. مستوى السيولة في الإقتصاد .

ب. التضخم الداخلي المتوقع .

ج. أسعار الفائدة الخارجية .

د. المعدل المتوقع للتغير في سعر الصرف مع أية علاوة للمخاطرة.

فإذا كان الإقتصاد يميل إلى الانفتاح في الجانب المالي فإن أسعار الفائدة الداخلية سوف تتأثر بأسعار الفائدة العالمية والانخفاض المتوقع في سعر الصرف أكثر مما تتأثر بالعوامل الداخلية، أما إذا كان الإقتصاد يميل إلى إن يكون مغلقا فان العوامل المتعلقة بالسيولة الداخلية والتضخم المحلي المتوقع ستكون هي المسيطرة .¹

(3) التضخم المحلي والعالمي :

إن التضخم يعد أحد العوامل المؤثرة في سعر لصراف , وإن العلاقة بينهما تأتي من عدة قنوات أهمها :

1- القناة التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية Purchasing Power parity theory والتي وضع أساسها العالم الإقتصادي السويدي كوستاف كاسل gustav cassel ووفقا لآرائه فإن سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار فإذا تضاعفت الأسعار في الدولة A بينما لم تتغير الأوضاع السعرية في غيرها من البلدان فإن قيمة التعادل لعملتها سوف تصبح نصف ما كانت عليه من قبل وتعمل الموازنة السلعية Commodity Arbitrage على إعادة التوازن عند إختلاله.

(1) عبدالرزاق بن الزاوي : المرجع السابق، ص 25.

2- القناة الأخرى التي تأتي علاقة سعر الصرف بالتضخم منها هي قناة تخفيض قيمة العملة Defalutation أي رفع سعر الصرف والذي يؤدي إلى رفع الأسعار نتيجة إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة بالعملة المحلية ولا يقف عند هذا الحد بل يتعداه التأثير على الأجور والتي تؤثر على فاعلية سياسة سعر الصرف من خلال جمودها. أن آثار تخفيض قيمة العملة (رفع سعر الصرف) على المتغيرات الاقتصادية الكلية تتوقف بشكل كبير على كيفية استجابة الأجور الإسمية والأسعار لذلك التخفيض، فكلما ارتفعت الزيادة في الأجور الإسمية كنتيجة لتخفيض قيمة العملة كلما قل التغيير في الأجور الحقيقية، وهكذا في ظل ارتفاع درجة ربط التأثير الأجرى بالمستوى العام للأسعار وفي ظل إقتصاد يميل إلى الإنفتاح سيكون أثر تغير سعر الصرف الاسمي على الأجور الحقيقية وبالتالي على المستوى الناتج قليلا، وعليه فإن ربط الأجور بمؤشر السعر العام يتطلب مرونة في سعر الصرف.

وخلاصة القول إن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الاستيرادات والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يدفع بالسعر الصرف إلى الارتفاع، ومنه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقلباته.¹

المطلب الثاني: ميزان المدفوعات وأثره على سعر الصرف

1- ميزان المدفوعات :

يعد التوازن و الإختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي ولكن الحديث لا ينصب على التوازن والاختلال المحاسبي لأن هذا حتما سيكون حاصلًا بسبب استخدام طريقة القيد المزدوج في تدوين بيانات ميزان المدفوعات، بل إنه يتمحور حول التوازن والإختلال الإقتصادي فيه، ويمكن القول بوجود إختلال في ميزان المدفوعات في حالة حصول التباين بين مدفوعات ومقبوضات البلد مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة تقدر سنة عادة، ويمكن معرفة الإختلال الاقتصادي من خلال:

1. التغيير في أرصدة الذهب والنقد الأجنبي، فالتغير في رصد الميزان ينعكس بالضرورة على موجودات البلد من الذهب والنقد الأجنبي لأن أية عملة إقتصادية للبلد تتم مع البلدان الأخرى ترافقها حركة نقد أجنبي، ولذلك فإن إختلال الميزان تتم تسويته من خلال التغير في الأرصدة المركزية من الذهب والنقد الأجنبي .

¹ عبد المنعم السيد علي، عبد الرحمن حبيب: نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1986، ص7.

2. التغير في ميزان المدفوعات الأساسي الذي يتكون من ميزان الحساب الجاري وحساب رأس المال الطويل الأجل إذ يتم من خلاله تحديد حجم الإحتلال، وعادة ما يتم التصحيح من خلال حركة رأس المال القصير الأجل وتغيرات الذهب والنقد الأجنبي.

3. التغير في السيولة الخارجية والتي تساوي الإحتياطات الرسمية (الذهب، والعملات الأجنبية وشريحة الذهب لدى صندوق النقد الدولي) مضافا إليها التغيرات الصافية في الإلتزامات القصيرة الأجل، ومثل هذا المقياس يوضح الكيفية التي يتم بموجبها تصحيح مواقع الميزان التي تقع فوق الخط من خلال تغير الأرصدة المركزية للبلد من ذهب ونقد أجنبي بما فيها أرصدة البنوك التجارية إتجاه البلدان الأخرى .

4. العمليات التلقائية : يتضمن ميزان المدفوعات عمليات تلقائية أو مستقلة وعمليات موازنة، فالمستقلة تشمل كل العمليات التي تتم بدون ملاحظة وضع ميزان المدفوعات في حين أن العمليات الموازنة هي التي تستهدف تمويل العمليات المستقلة وعليه فالصادرات والاستيرادات من السلع والخدمات والمدفوعات من طرف واحد وحركة رؤوس الأموال تشكل عمليات ذات طابع مستقل أما عمليات الموازنة فهي عمليات التمويل للفائض في الواردات على الصادرات والذي يتم عن طريق اللجوء إلى الأحتياطي الذهبي والعملات الأجنبية والإقتراض لأيجاد التوازن في الحساب الجاري⁽²⁾ 1.

2- التأثير المتبادل بين موقف ميزان المدفوعات وسلوك سعر الصرف :

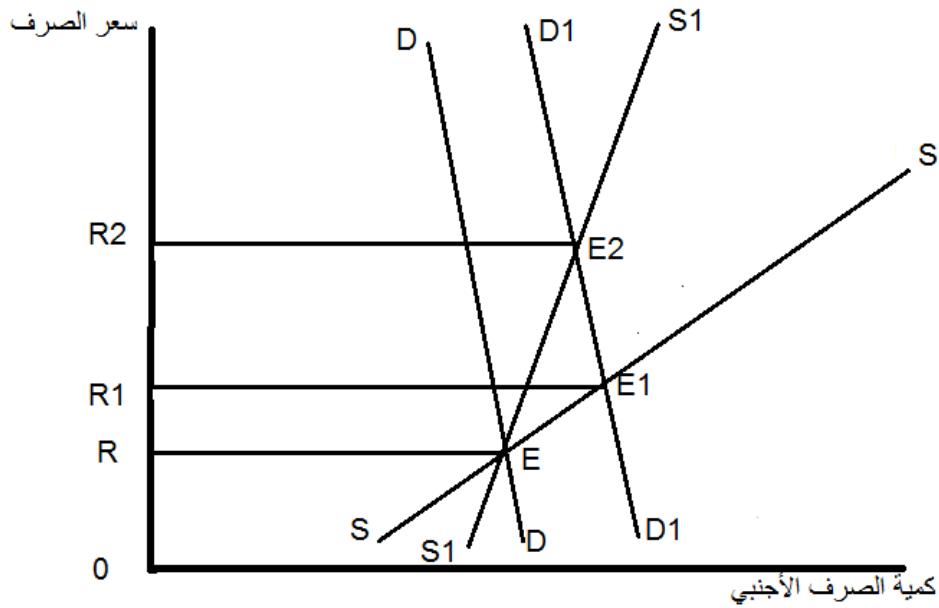
يلعب سعر الصرف دورا مهما في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ففي حالة العجز يندفع البلد باتجاه زيادة الطلب على العملات الأجنبية مقابل إنخفاض طلب أجنبي على عملته وهذا يعني إنخفاض قيمة عملة هذا البلد وبالتالي زيادة سعر الصرف الأجنبي الذي يؤدي إلى أن تصبح السلع المحلية رخيصة للأجانب مقارنة بالسلع في الخارج مما يشجع على زيادة التصدير وفي الوقت نفسه تصبح السلع الأجنبية أكثر غلاء من السلع المحلية ومن وجهة المقيمين مما يؤدي إلى تخفيض الإستيرادات وعليه فإن زيادة الصادرات وتخفيض الإستيرادات تؤدي إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، ولكي يتمكن سعر الصرف من إعادة التوازن لميزان المدفوعات يجب أن لا تتغير الأسعار الداخلية بنفس نسبة تغير أسعار الصرف أي عدم تغير أسعار الصادرات بالعملة المحلية لأن تغير سعرها لا يشجع الأجانب على زيادة إستيرادها، ويتوقف أيضا تأثير سعر الصرف في ميزان المدفوعات وبدرجة مهمة على مرونة الطلب المحلية على السلع والخدمات المستوردة، وكذلك على مرونة الطلب الأجنبي على صادرات القطر من السلع والخدمات وكلما كانت أكثر مرونة كان إثر تغير معين في سعر الصرف على ميزان المدفوعات أكبر، وكلما إنخفضت هذه المرونات سيكون

(1) عبد الحسين الجليل عبد الحسن الغالي، مرجع سابق ص160

(2) بسام الحجار: نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المهل اللبناني، بيروت 2009 ص14.

معدل التغير المطلوب في سعر الصرف للقضاء على ذلك الإختلال في ميزان المدفوعات أكبر، نلاحظ من الشكل (10)، إن انتقال بسيط في منحنى الطلب DD إلى D1 سبب زيادة كبيرة في أسعار الصرف إذا كان منحنى العرض غير مرن (S1). أما إذا كان منحنى العرض مرناً فإن زيادة أسعار الصرف ستكون ضعيفة .

الشكل رقم (09) اختلاف مرونة عرض الصرف الأجنبي



المصدر: محمد احمد السريتي، تجارة خارجية، إسكندرية، 2009، ص 246

من R إلى R1 . وفي ضوء ماتقدم فإن المعادلة الأتية توضح العلاقة بين مرونة عرض وطلب الصرف الأجنبي ومرونة عرض وطلب الصادرات والإستيرادات، إذ أن مرونة عرض الصرف الأجنبي تتوقف على الطلب والعرض من الصادرات , وكما يأتي :

$$ESF = \frac{\frac{Ed_{x+1}}{Ed_x} - 1}{Es_x} \dots\dots\dots(1)$$

إذ أن:

ESF هي مرونة عرض الصرف الأجنبي .

Edx مرونة الطلب على الصادرات .

Esx مرونة عرض الصادرات.

كما أن مرونة طلب الصرف الأجنبي (EdF) تتوقف على مرونة عرض الواردات (ESM) والطلب عليها (EdM)

$$EdF = \frac{\frac{Esm+1}{Esm} - 1}{Edm} \dots\dots\dots(2)$$

ولغرض تحقيق الاستقرار بسعر الصرف وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات حدد مارشال وليرنر شروطهما Marshall-Lerner Conditions التي تؤكد على وجوب كون مجموع مرونة الطلب على الصادرات والواردات أكبر من الواحد .

$$Edx + Edm > 1 \dots\dots\dots(3)$$

وفضلا عن ما تقدم و إنطلاقا من فكرة أن أسعار الصرف تتحرك لتوازن المعروض والمطلوب من العملات أو أن أسعار الصرف تتحرك نتيجة الإختلال التوازن في المعروض والمطلوب من العملات لا بد من الإنطلاق نحو أسواق

الموجودات والدخول في حركات رؤوس الأموال وأثارها على سعر الصرف وعدم التوقف عند تأثير الحساب الجاري أو الميزان التجاري فقط¹.

أن مفهوم رأس المال الذي يؤثر على ميزان المدفوعات هو القوة الشرائية النقدية التي تنتقل إلى الخارج أو العكس دون أن تخصص للحصول على سلع إستهلاكية فانتقال مثل هذه القوة الشرائية يعتبر فقط انتقالاً لرأس المال، وعملية الانتقال هذه تقترن بالتوظيف والحصول على دخل مقابل هذا الانتقال أو تلقي بعض المخاطر كإنخفاض وتدهور قيمة الوحدة النقدية اضطرابات السياسية والاجتماعية أو المصادرة والتأميم، وينتقل رأس المال لأسباب متعددة أهمها:

1. الإختلاف بين أسعار الفائدة (كعملية الإقتراض ...) حيث ينتقل رأس المال من البلاد ذات الفائدة منخفضة إلى المرتفعة، ومن الطبيعي أن سعر الفائدة يكون منخفضاً في البلد الغني برأس المال لأن عرضه يفوق الطلب عليه، وهذا وضع البلدان الغنية بينما يرتفع سعر الفائدة في البلدان الفقيرة لأن عرضه يقل عن الطلب عليه، وأيضاً التفاوت في معدل الأرباح يؤدي إلى إنتقال رأس المال للاستفادة من فرص الربح كالمؤسسات الصناعية التي تعمد إلى انشاء فروع لها في الخارج واصطلاح على تسمية هذا النوع من رأس المال إسم الإستثمار المباشر (Direct Investment).

2. تفادي المخاطر تدفع رأس المال إلى التحرك أيضاً.

3. الأهداف السياسية قد تؤدي إلى تحريك رأس المال الحكومي.

4. وأيضاً لا بد من الإشارة إلى الحركة السريعة لرأس المال الساخن أو العائم والساعي وراء الأرباح أو المضاربة أو الإستفادة من فرص إعادة تقويم عمله (Efaluation) أو هرباً من تخفيض (Defalutation).

ولا يمكن أن ينحصر فقط الإختلال في ميزان المدفوعات عن الإختلال الناجم في الحساب الجاري فحسب بل يمكن ان ينتج عن الإختلال في حساب رأس المال وقد يتحفز الحساب الجاري نتيجة العجز في حساب رأس المال ويتولد فيه فائضاً بفعل إثر الدخل وقد لا يكفي رد الفعل في الحساب الجاري لتعويض ذلك العجز².

3) عجز الموازنة الحكومية والسياسية المالية:

تميل السياسة المالية إلى توليد آثار متباينة على سعر الصرف فإذا اتخذت الحكومة سياسة مالية أكثر تقييداً Amore Restrictive Financial لتحقيق فائض في الموازنة أو لتقليل العجز القائم على الأقل فإنها ستعمل على تخفيض الطلب الكلي وانخفاض النشاط الإقتصادي وهبوط معدل التضخم مما ينجم عن ذلك انخفاض في الواردات وزيادة الصادرات يتجه الحساب الجاري إلى تحقيق فائض يرفع قيمة عملتها في أسواق الصرف وتخفيض سعر

¹ زينب حسن عوض الله: الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1997، ص ص 85 80.

الصرف الأجنبي، كما أن هذه السياسة تدفع باتجاه خفض أسعار الفائدة الحقيقية في تلك الدولة مما يسمح بتدفق رأس المال إلى الخارج، وبتزايد عرض عملتها مولدا الضغوط لخفض القيمة التبادلية لها بزيادة سعر الصرف الأجنبي. إن التناقضات أعلاه في إتباع السياسة المالية المقيدة أو توسيعية يجعل من النتيجة النهائية لها غير مؤكدة وحيث لا يتبين أي من هذه القوة سوف يسود فإنه لا يبدو من المؤكد ما إذا كانت السياسة المالية مقيدة ستؤدي إلى انخفاض سعر الصرف أو تزايد في سوق الصرف الأجنبي وأيضا فإن تحرير السياسة المالية التوسيعية يشابه هذا التحليل لأنها سوف تشجع الطلب الكلي لما فيه الطلب على الواردات أو تحقيق عجز في الحساب الجاري ومع هذا فالسياسة التوسيعية ستزيد الاقتراض الحكومي وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية مما يحقق فائض في حساب رأس المال. أما في حالة الضرائب يمكن أن تكون لها ردود فعل مختلفة فإذا كان الهدف منها معالجة تضخم فإنها تخفض سعر الصرف ولكن قد يكون أثرها عكسيا عندما تفرض على رؤوس الأموال الداخلة (In flow) فإنها ستشكل قيда عليها مما يؤدي إلى رفع سعر الصرف .

المبحث الثاني: تطور نظام الصرف في الجزائر أهم محدداته

عرف نظام الصرف في الجزائر عدة تطورات منذ الاستقلال، هاته الأنظمة كانت تحددها بعض العوامل وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول : أنظمة الصرف في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق لعدة أنظمة لسعر الصرف، ارتبطت مجملها بمراحل التنمية بداية من سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن و لقد مر تعديل نظام الصرف بمراحل هي :

أ - الانتماء لمنطقة الفرنك 1962-1963: في هذه الفترة كانت الجزائر منتدبة في منطقة الفرنك والتي كانت تتميز بقواعد الصرف التالية:

- مراقبة الصرف أثناء العمليات التجارية مع الدول الخارجية عن نطاق الفرنك.
- حرية التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال داخل المنطقة.
- بعد مواجهة الأخطار المترتبة عن هجرة رؤوس الأموال واختلال ميزان المدفوعات جعلت الجزائر تغادر منطقة الفرنك لتسيير بمفردها، وباستقلالية في سياستها النقدية والمصرفية .

ب- التثبيت بالنسبة للفرنك الفرنسي 1964-1973:

عملت الجزائر على تطبيق نظام الرقابة على الصرف منذ خروجها من منطقة الفرنك الفرنسي في أكتوبر 1963، ليصبح الدينار هو العملة الرسمية للبلاد بعد 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية و الذي حدد بنسبة من الذهب قدرت ب 0,18 غرام، وقد بقي سعر صرف الدينار ثابتا مقابل الفرنك الفرنسي، إلى غاية سنة 1969 تاريخ تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 11,10%، كما استمر ارتباط الدينار الجزائري بالفرنك الفرنسي رغم أن الدينار لم يتبع الفرنك عند تخفيضه ليصبح 1 دج مساويا إلى 1.25 فرنك فرنسي في سنة 1969 ثم 0.888 فرنك فرنسي خلال الفترة الممتدة بين 1969 و 1973.¹

امتازت قابلية تحويل الدينار بالمحدودية للمقيمين فقط، مما سهل عملية تسيير العملة، و لم تفكر السلطات النقدية في تخفيض القيمة الخارجية للدينار لعدم تنوع الاقتصاد الجزائري و اعتماد الصادرات على المحروقات التي تتحدد أسعارها في إطار منظمة OPEP، و لقد امتاز سعر صرف الدينار خلال هذه الفترة من النظام الاقتصادي المخطط بالاستقرار بنظام الرقابة على الصرف، و هو استقرار مبنيا على نظام التسعير والصرف على الفرنك الفرنسي نتيجة لارتباط الدينار مع الفرنك الفرنسي الذي عرف انخفاضا مستمرا مقابل أهم عملات البلدان خاصة مع انهيار نظام بريتن وودز في 1973 المبني على أساس ثبات أسعار الصرف وإقرار مبدأ تعويم أسعار صرف العملات وعدم ربطها بالذهب و لتقرر السلطات النقدية التحول إلى نظام جديد لتسعيرة الدينار و الذي واکب تطبيق الجزائر لمخططات التنمية.

ج - التثبيت بالنسبة لسلة عملات 1973-1994:

لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ سنة 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة²، و حسب التغيرات النسبية للعملات، ليبدأ نظام الترجيح الخاص بالدينار الجزائري في ظل تطبيق الجزائر للمخطط الرباعي الثاني (1974-1977) من أجل إيجاد نظام تسعيري يتفادى سلبيات الأنظمة السابقة، و يتم منح كل عملة سعرا ترجيحيا محددًا على أساس وزنها في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات، وعلى هذا الأساس يتم حساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري على أساس الطريقة التالية:

¹ Hociene ben issad, *ajustement et expériences structurels*, Alger, Edition, Alain 1993, p92.

² وهي: الدولار الأمريكي، الشلنغ النمساوي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، الفرنك البلجيكي، الجنيه الاسترليني، البيستا الإسبانية، الليرة الإيطالية، الدولار الكندي، الكورون الدنمركي، الكورون السويدي، المارك الألماني، الكورون النرويجي، الفلورين الهولندي

1. حساب التغيرات النسبية للعملة المكونة لسلة الدينار الجزائري، بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث يحسب التغيير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي، على أن تؤخذ القيمة الأكبر من بين قيم المتغيرين أو كمقام لحساب التغيير النسبي وتكون:

$$(\$l_{jio}) - (\$l_{jin}) / (\$l_{jio})$$

حيث تمثل كل من :

j_i : عملة من العملات الصعبة المكونة للسلة .

$\$l_{jio}$: سعر \$ بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الأخرى المكونة للسلة سنة الأساس 1974.

$\$l_{jin}$ = سعر \$ بالنسبة لكل عملة من العملات الأخرى المكونة للسلة يوم التسعير.

O: سنة الأساس 1974 و n: يوم التسعير.

2 حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري، بالنسبة للدولار الأمريكي، و المتمثلة في مجموع التغيرات النسبية ($\$/ij$) و المرجحة بالمعامل الممثل لوزن كل عملة في السلة و الذي يرمز له ب (ai)، و يتم حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري يوميا وإذا كان :

$(\$/dzd)_n$: سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالدينار الجزائري.

$(\$/dzd)_0$: سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في سنة الأساس .

فيحسب كمايلي: $(\$/dzd)_n = (\$/dzd)_0 \cdot (1 + \text{التغيرات النسبية مرجحة بالمعامل } (ai))$.

3 حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي، و هذا باستعمال طريقة أسعار الصرف المتقاطعة للحصول على متوسط أسعار الصرف عند الشراء والبيع مع إمكانية تسعيرة العملات الأجنبية يوميا و انطلاقا من نظام التثبيت¹.

د. نظام الصرف بين 1986 و 1994 و التسيير الآلي لسعر الصرف (مارس 1987)

¹ برنة عبد العزيز، تقلبات أسعار الصرف وأثرها على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة مالية ودولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016، ص123

مع انخفاض أسعار البترول في 1986، عرفت الجزائر أزمة حادة و نقص في الإيرادات البترولية، فكان لابد من إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد عن طريق الإصلاحات النقدية والمالية على الصعيدين الداخلي والخارجي خاصة مع العجز الذي عرفه ميزان المدفوعات والتي إستهدفت تحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي و تعديل معدل صرف الدينار الجزائري، و مع تدهور قيمة الدينار الجزائري لجأت الجزائر إلى استعمال سلة من العملات لتحديد قيمة الدينار و لتليها إتباع سياسة الانزلاق التدريجي للدينار بهدف تخفيف حدة الصدمات التي أحدثتها الأزمة الاقتصادية العالمية بداية من سنة 1986 وصولا إلى قبلية التحويل الجزئي للدينار قبل الوصول إلى قابلية التحويل بالنسبة للعمليات الحارية.

ج.1. الانزلاق التدريجي 1987-1991: قامت السلطات بتنظيم انزلاق تدريجي و مراقب من نهاية 1987 إلى سبتمبر 1991 بسبب ضعف احتياطات الصرف وعبء الدين و خدمته، إذ انتقل من خلالها معدل الصرف الدينار من 4.9 دج في نهاية 1987 إلى 17.7 دج مقابل الدولار في نهاية مارس 1991، و لقد عرفت عملية الانزلاق التدريجي تسارعا معتبرا بداية من شهر نوفمبر 1990، وهي المرحلة التي رافقتها إصلاحات اقتصادية للوصول إلى مستوى مقبول استقرار الدينار، و في نهاية أكتوبر 1991 قام مجلس النقد والقرض بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% مقابل دولار أمريكي واحد، وذلك بموجب الاتفاق الثاني (-Accord de stand) by المبرم مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991 و مقابل الحصول على مساعدات مالية من جراء تطبيق شرطية صندوق النقد الدولي الواردة في الاتفاقية.

كما شهدت هذه المرحلة إحداث إنشاء السوق النقدي في 1989 و الذي فتح المجال أمام المؤسسات المالية غير المصرفية للتعامل فيها كمقرضة للأموال، و قد سمحت هذه العملية للبنك المركزي بمراقبة السوق ومعدلات الخصم بعدما كانت حقا على الخزينة في السابق و ليصبح للبنك المركزي إمكانية إعادة خصم السندات المنشأة لتشكيل القروض المتوسطة الأجل (التي لا تتجاوز 6 أشهر) و خصم السندات كقروض قصيرة الأجل، كما سيعمل على ممارسة عملية بيع و شراء السندات العمومية التي غالبا ما تكون قصيرة الأجل و السندات الخاصة القابلة لإعادة الخصم، وتم السماح بإنشاء بنوك ومؤسسات مالية خاصة أجنبية أو مختلفة.

ج.2. التخفيض الصريح 1991-1994: لقد اتخذ مجلس النقد و القرض في نهاية سبتمبر قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار ليصل إلى 22.5 دينار للدولار و إلى غاية مارس 1994، ولقد استمر سعر صرف الدينار ثابتا مقابل الدولار و مستقرا لغاية شهر مارس 1994، و سرعان ما أجري تعديل آخر تعدى

10% و هذا قبل اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و عرفت سنة 1994 تخفيض سعر الدينار ب 40.17% و منذ 1995 اتبعت الجزائر نظام الصرف ما بين البنوك في إطار نظام الصرف العائم المسير، و منذ 1996 عرف سعر صرف الدينار استقرار مقابل الدولار و هذا إلى غاية 2002، إذ بلغ متوسط تغير سعر الصرف حوالي 5%.

هـ . جلسات التثبيت (Le Fixing) ما بعد 1994 : إن التثبيت الإداري أو التسعير الإداري (fixing) هو نظام للتسعيرة بالمزاد مركز على حلقات دائمة تضم ممثلي البنوك التجارية برئاسة البنك المركزي، و لقد امتد هذا النظام من 1994/10/01 إلى غاية 1995/12/31، وشهدت هذه المرحلة التخلي عن النظام المحدد إداريا لقيمة الدينار و نظام سعر الصرف الثابت والدخول في نظام التعويم، و أصبح سعر الصرف الناتج عن حصص التثبيت كشبه سعر صرف حقيقي محدد باليات قوى السوق (العرض والطلب)، ويسمح بتوحيد سوق الصرف كما تعتبر جلسات التثبيت بمثابة مرحلة انتقالية للوصول في النهاية إلى وضع سوق صرف ما بين البنوك و يكون ذلك بحصص يومية ينظمها البنك المركزي قبل تحديد معدلات الدينار القصوى، كما يمكن أن تتم في دورة واحدة أو عدة دورات و حسب تلبية عرض البنك المركزي للطلب المعبر عنه في السعر الأولي والذي حسبته تصدر أوامر الشراء و سعر التوازن المحدد خلال الحصة لصالح لكل الصفقات في ذلك اليوم، أخذا بعين الاعتبار بعض المعايير : الموارد الناتجة عن تصدير المحروقات، احتياطات الصرف، وطلبات البنوك....¹

يقوم بنك الجزائر عند كل جلسة أثناء اليوم الواحد بعرض مبلغ من العملات الأجنبية معبرا عنها بالدولار الأمريكي ليتم التعبير عن سعر الصرف المراد الحصول عليه.

لقد سمحت هذه العملية بالتخلي عن العملة الصعبة لصالح البنوك التجارية من أجل تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعره الرسمي و محاولة التقريب بين السعر الرسمي و السعر الموازي و محاولة خفض الدينار على مستوى السوق الموازية في ظل تحديد سعر صرف الدينار بالمناقصة؛ و التحكم في الوضع النقدي و نجاح برامج الاستقرار، و قد أستعمل سعر الصرف كأداة لتقليص الاستيعاب و تخصيص الموارد حسب الاحتياج الوطني و حسب متطلبات السوق و حسب العرض و الطلب بهدف الوصول إلى قابلية تحويل الدينار و استقرار سعر الصرف الرسمي.

¹ Media Bank, « Le fixing », un nouveaux system de détermination du taux de change, N°14 Banque d'Algérie 1994.

و. سوق الصرف بين البنوك:

لقد أصدر بنك الجزائر بتاريخ 1995/12/23 لائحة رقم 95-08 تتضمن إنشاء سوق صرف ما بين البنوك (بنك الجزائر والبنوك الأولية والمؤسسات المالية الأخرى) من أجل بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل و هذا مقابل الدينار الجزائري، و عوض هذا التسعير بإنشاء سوق صرف بين البنوك يوم 1996/01/02 وقد أجريت أول الصفقات في 1996/10/02، وينقسم سوق الصرف ما بين البنوك إلى سوق فورية (Spot) وأخرى سوق آجلة (Forward)، ليتحدد سعر صرف الدينار حسب قوى السوق (العرض والطلب)، كما أن لكل متدخل في السوق بإمكانه التحلي أو اكتساب عملة صعبة حسب وضعيته (الفائض أو الحاجة) لهذه العملة، وأصبح من الممكن للبنوك الأولية والمؤسسات المالية أن تقوم ببيع الدينار الجزائري للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل و بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري المودعة في حسابات العملة الوطنية أو بيع وشراء عملات صعبة قابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل، فضلا عن بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف ما بين البنوك و العملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة المحلية.¹

¹ نعمان سعدي: سياسة الصرف في إطار برنامج التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص102

المطلب الثاني: أهم محددات سعر الصرف في الجزائر

يمكن تحديد بعض المحددات التي تؤثر على سعر الصرف في الجزائر والتي نركز عليها في الدراسة التحليلية وفيما يلي عرض أهم هذه المحددات:

1- التضخم: تعاني الكثير من دول العالم وخاصة الدول النامية من التضخم التي تضر باقتصادها وتحاول بعضها استخدام سياسة سعر الصرف لمحاربة هذا الخطر.

يؤدي تحسين سعر الصرف إلى الانخفاض في مستوى التضخم المستورد وهو ما يطلق عليه بالمساواة القوة الشرائية وبذلك التحسين في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القريب يكون لانخفاض مستوى التضخم، وتضاعف ارباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد، أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسين تنافسيتها.

2- رصيد ميزان المدفوعات: رصيد ميزان المدفوعات هو مجموع رصيد ميزان العمليات الجارية وتدفقات رؤوس الأموال، ويعبر عن التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، باعتبار أن العمليات المسجلة في الجانب الدائن تمثل طلبا على العملة المحلية وبالتالي التحسين في قيمتها، والعمليات المسجلة في الجانب المدين تمثل طلبا على العملات الأجنبية وعرضا للعملة المحلية، وبالتالي تدهورا في قيمة هذه الأخيرة¹؛

3- الانفتاح الاقتصادي : يقصد به درجة انفتاح الدولة للخارج، وتمثل المرآة العاكسة للتجارة الخارجية، وهناك العديد من المؤشرات التي تقيس مقدار الانفتاح الاقتصادي للدولة من أهمها مؤشر الانفتاح التجاري الذي يقيس مدى تأثر وشدة حساسية الاقتصاد الوطني للتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية، وبالتالي درجة خضوعه إلى التضخم العالمي المستورد عبر التبادلات الخارجية. ويعبر عن درجة الانفتاح التجاري بالعلاقة التالية:

الصادرات والواردات من والسلع والخدمات .

$$\frac{\text{الانفتاح التجاري}}{\text{النتاج المحلي الاجمالي}} =$$

¹ برنة عبد العزيز، مرجع سابق، ص 139

4- مستوى النمو الاقتصادي: يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة المستمرة في الناتج الوطني الإجمالي خلال فترة زمنية محددة، ومن ثم زيادة صادرات الدولة والحصول على عائدات متعاضمة من النقد الأجنبي الذي يمكن استغلاله في تسديد الديون الخارجية أو زيادة حجم الاحتياطيات من النقد الأجنبي، مما يؤثر إيجاباً على سعر الصرف؛

5- الكتلة النقدية: إن زيادة عرض النقد يؤثر تأثيراً طردياً وجوهرياً على سعر الصرف، فزيادة كمية النقود في الداخل أكبر منها في الخارج يساعد على انخفاض سعر الفائدة في الداخل بالنسبة للخارج، ومن ثم زيادة عرض العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمتها بدلالة العملة الأجنبية؛ أي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية بدلالة العملة الأجنبية؛¹

6- الدين الخارجي وخدمة الدين: إن الحصول على الديون الخارجية يتطلب تحويلها إلى عملة محلية وبالتالي يزداد الطلب على العملة المحلية فيرتفع سعرها، هذا في البداية، وفي فترة السداد تتطلب المديونية الخارجية دفع الفوائد والدين بالعملة الخارجية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة الخارجية وزيادة عرض العملة المحلية، وينتج عن ذلك انخفاض قيمة العملة المحلية؛

7- معدل الفائدة: هناك ارتباط قائم بين سعر العملة وفائدتها، فالتباين في أسعار الفائدة محلياً وعالمياً يؤثر على حركة رؤوس الأموال، فإذا انخفضت أسعار الفائدة محلياً؛ فإن ذلك يزيد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، مما يؤثر على حركة حساب رأس المال ومعدلات الادخار والاستثمار والإنتاج، وبالتالي التأثير على الاقتصاد المحلي من خلال اختلال التوازن بين العرض والطلب ومن ثم النقص الحاد في النقد الأجنبي الذي يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف أي تدني قيمة العملة المحلية؛

8- التوقعات: تؤثر التوقعات في أسعار الصرف بصورة واضحة، إذ أن أسواق المال تستجيب بسرعة لأية أخبار تتعلق بالعوامل المؤثرة في أسعار الصرف المستقبلية، فعندما تكون هناك توقعات تشير إلى إمكانية رفع أسعار الفائدة على عملة ما، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على تلك العملة وبالتالي زيادة سعرها في السوق.

¹ جمال طباش، سعيدة شطباني: محددات سعر الصرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بحث منشور، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2015. ص 9.

المبحث الثالث: تطور سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه في الجزائر

سنتطرق خلال هذا المبحث إلى أهم التغيرات التي مست سعر الصرف في الجزائر والتي كانت بفعل تطور العوامل المؤثرة فيه.

المطلب الأول : تغيرات سعر الصرف في الجزائر

يعتبر سعر الصرف أداة تربط بين الاقتصاديات المحلية والاقتصاديات الدولية، لذلك فإن التغير الذي تعرفه أسعار الصرف من شأنها أن تنعكس على المؤشرات الاقتصادية للدول ذات العلاقة، خاصة تلك التي تستعمل عملات خارجية في تعاملاتها الخارجية، ومن ثم فإن التقلبات التي تعرفها أسواق الصرف الدولية من شأنها التأثير على مختلف القطاعات الاقتصادية الوطنية. وفيما يلي جدول يوضح لنا تطور سعر الصرف الجزائري بالنسبة للدولار واليورو خلال الفترة (1999-2017) :

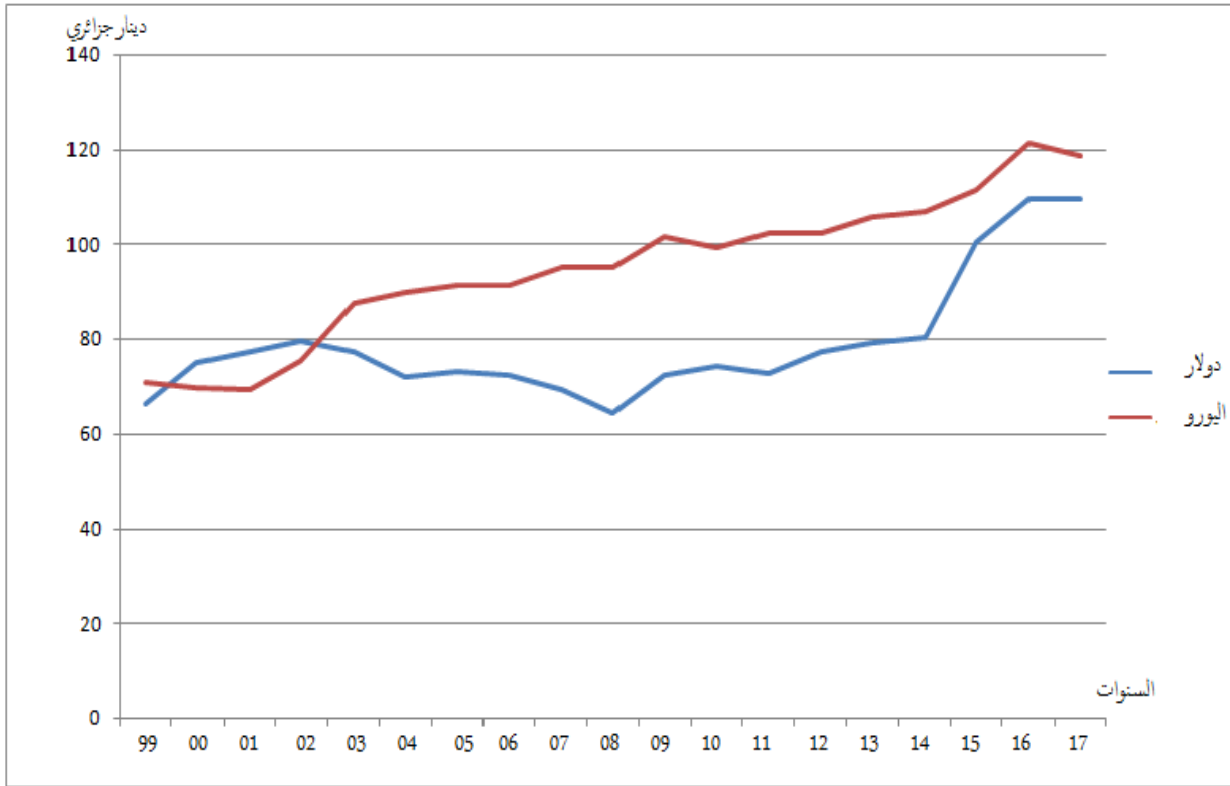
الجدول رقم (1) : الصرف الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي و اليورو خلال الفترة (1999-2017)

السنة	سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار	سعر صرف الدينار بالنسبة لليورو
1999	66.6412	70.9715
2000	75.3165	69.4307
2001	77.2694	69.2036
2002	79.6861	75.3454
2003	77.3768	87.4722
2004	72.0659	89.6423
2005	73.3627	91.3014
2006	72.6464	91.2447
2007	69.3655	94.9973
2008	64.5684	94.8622
2009	72.6480	101.299
2010	74.4041	99.1927
2011	72.8537	102.2154
2012	77.5519	102.1627
2013	79.389	105.4374
2014	80.5606	106.9064
2015	100.4641	111.4418
2016	109.4654	121.1766
2017	109.5082	118.5798

الوحدة: دينار جزائري

المصدر : بنك الجزائر ، النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 1 الى 40 (سنة 2000 الى 2017)

الشكل رقم (10) : تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار و اليورو



المصدر ، من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (01) باستعمال Excel 2007

من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن هناك استقرار نسبي في تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لكل من اليورو والدولار حيث بلغ متوسط تغير سعر الصرف الدينار حوالي 5 % وتجدد الإشارة أنه قام البنك المركزي في سنة 2003 بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح بين 2 و 5 % وهذا بهدف الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، وبالرغم من عدم إعلان السلطات النقدية عن تخفيض رسمي لقيمة الدينار مقابل العملات الرئيسية إلا أن سعر صرف الدينار استمر في الانخفاض منذ 2008 وخاصة بالنسبة لليورو حيث انتقل من 94.89 دينار لليورو الواحد سنة 2008 إلى أكثر من 118.5 دينار لليورو الواحد سنة 2017، وانتقل سعر صرف الدولار من 64.56 دينار لكل واحد دولار سنة 2008 إلى أكثر من 109.5 دينار لكل دولار سنة 2017، ويعود السبب في هذا التخفيض إلى الحد من الطلب على الواردات وتشجيع الصادرات خارج المحروقات

المطلب الثاني: تطور معدلات العوامل المؤثرة في تغير سعر الصرف في الجزائر

تعد العوامل المؤثرة سببا في تغير أسعار الصرف إلا أن هاته العوامل متغيرة في حد ذاتها وليست ثابتة كما أنها مرتبطة ببعضها البعض مما يؤدي إلى عدم استقرار سعر الصرف دائما وهذا ما سنحاول تغطيته في هذا المطلب.

أولا: تطور احتياطي الصرف والمديونية: يشكل احتياطي الصرف والمديونية عاملان أساسيان في تحديد سعر الصرف في الجزائر وفي غيرها من الدول، وقد عرف هذان العاملان تطورا كبيرا منذ سنة 1999 إلى سنة 2017.

الجدول رقم (2) يمثل تطور احتياطي الصرف و المديونية في الجزائر للفترة (1999 – 2017).

الوحدة: مليار دولار

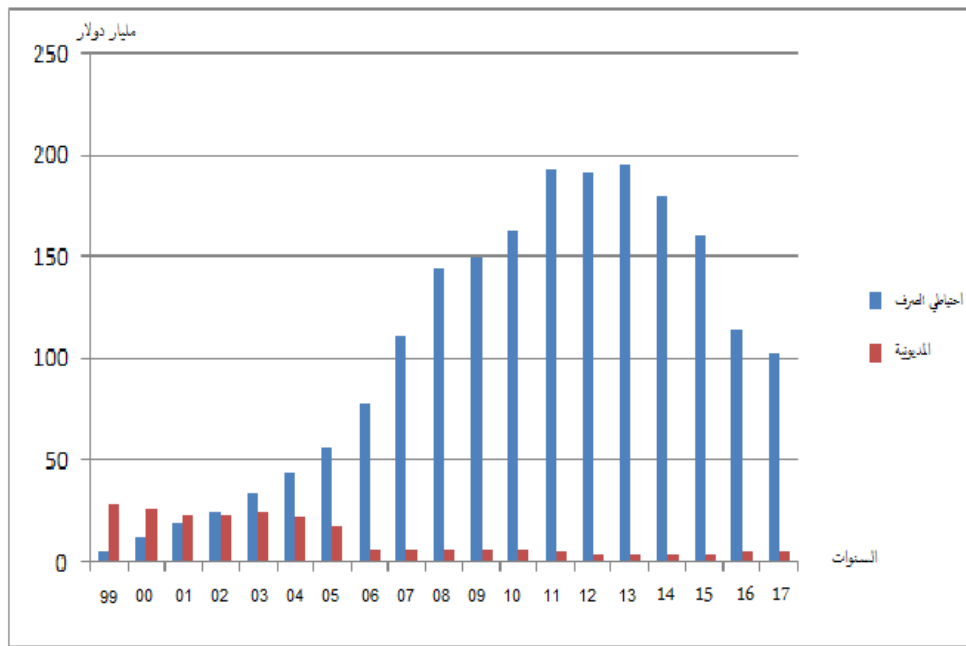
السنة	احتياطي الصرف	المديونية
1999	4.4	28.140
2000	11.90	25.261
2001	17.96	22.701
2002	23.11	22.642
2003	32.92	23.353
2004	43.11	21.821
2005	56.18	17.192
2006	77.78	5.612
2007	110.18	5.606
2008	143.10	5.586
2009	148.91	5.413
2010	162.221	5.536
2011	192.224	4.410
2012	190.661	3.694
2013	194.012	3.396
2014	178.938	3.735
2015	159.918	3.021
2016	114.1	3.849
2017	102.41	3.773

المصدر:

- Banque d'Algérie, Rapport 2017, évolution économique et monétaire.
- Banque d'Algérie, Rapport 2005, évolution économique et monétaire.
- Banque d'Algérie, Rapport 2004, évolution économique et monétaire.
- Banque d'Algérie, Rapport 2002, évolution économique et monétaire.

لقد أدى ارتفاع سعر البترول الى ارتفاع احتياطات الصرف وبشكل كبير خلال هذه الفترة (1999-2017) حيث كانت لا تتعدى 4.4 مليار دولار سنة 1999 ووصلت الى أكثر من 194 مليار دولار كأقصى حد لها سنة 2013، وقد سمح ارتفاع سعر البترول وتراكم احتياطات الصرف من الدفع المسبق لنسبة كبيرة من الديون الخارجية خاصة في سنة 2006 حيث انخفضت من 28.14 مليار دولار سنة 1999 الى 5.612 مليار دولار في نهاية 2006 ، وواصلت التراجع الى أن وصلت الى حد قياسي سنة 2015 بقيمة 3.021 مليار دولار وهذا ما يبينه المخطط البياني التالي:

الشكل رقم (11) : يوضح تطور احتياطي الصرف والمديونية في الجزائر خلال الفترة (1999 - 2017)



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (02) باستخدام برنامج Exel 2007

ان هذا التطور الكبير لاحتياطي الصرف وتراجع المديونية سببه ارتفاع أسعار النفط خلال هاته الفترة والتي تمثل 95% من صادرات الجزائر

ثانيا : أهم البرامج التنموية المنفذة خلال الفترة (1999-2014) :

نتيجة لتحسن الوضعية المالية الخارجية وتراكم احتياطات الصرف باشرت الحكومات المتعاقبة في هذه الفترة 1999 - 2014 إلى دفع عجلة التنمية وذلك من خلال إعداد برامج تنموية خصصت لها مبالغ مالية ضخمة كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03) أهم البرامج التنموية المنفذة خلال الفترة (1999-2014) :

البرنامج	مفهوم البرنامج	المبلغ المخصص للبرنامج
برنامج الانعاش الاقتصادي 2004-2001	يعرف الانعاش بأنه مجموع السياسات والبرامج المتبعة من طرف الحكومة من أجل تحريك النشاط الاقتصادي بعد ما كان يعاني من الركود، في مجمل الياته	6.9 مليار دولار أمريكي
برنامج دعم النمو الاقتصادي 2009-2005	تعتبر سياسة دعم النمو الية مكتملة لسياسة الانعاش، والهدف منها ضخ أكبر قدر ممكن من الاستثانات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة وذلك بهدف التقليل من ظاهرة البطالة وتضييق فجوة الفقر ورفع المستوى المعيشي للأفراد عن طريق انشاء مناصب الشغل في مختلف القطاعات، و السعي للوصول الى مستوى خلق القيمة المضافة التي تعبر عن الانتاج و الانتاجية.	150 مليار دولار أمريكي
برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2014-2010	يعتبر برنامج توطيد النمو الاقتصادي البرنامج الذي يعمل على تكملة واستدامة التنمية للمشاريع المنسقة والتي تعمل على تقليص البطالة، وكذلك الرفع من المستوى المعيشي للأسر و التكتيف من البنية التحتية والرفع من الانتاجية الاجمالية.	286 مليار دولار أمريكي

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المراجع التالية :

- عبدالرحمان تومي، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر- الواقع والافاق- دار الخلدونية، الجزائر، ص 201 سنة 2011.

يتضح من خلال الجدول أن الدولة الجزائرية قد خصصت مبالغ مالية ضخمة من أجل دفع عجلة التنمية في مختلف القطاعات منذ سنة 2001، وقد بلغت المبالغ المخصصة ما يقارب 07 مليار دولار أمريكي في برنامج الانعاش الاقتصادي (2004-2001)، وتضاعف هذا المبلغ لأكثر من 20 ضعف ليصل الى أكثر من 150

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لمحددات سعر الصرف في الجزائر وأهم التغيرات في العوامل المؤثرة فيها

مليار دولار أمريكي في البرنامج الثاني (2005-2009) ، ووصل الى أكثر من 286 مليار دولار أمريكي خلال البرنامج التنموي الثالث المسمى برنامج توطيد النمو الاقتصادي وذلك من (2010-2014) . وكل هاته البرامج من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من الاستيراد و الرفع من قيمة الصادرات خارج مجال المحروقات.

ثالثا : تطور معدلات التضخم، النمو والبطالة في الجزائر خلال الفترة (1999 – 2017) :

نظرا الى المبالغ الضخمة المخصصة للبرامج التنموية و ذلك نتيجة التطور الكبير لاحتياطي الصرف فقد انعكست على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية كما هي موضحة في الجدول :

الجدول رقم (04) يمثل معدلات التضخم،النمو و البطالة خلال الفترة (1999-2017) :

(الوحدة : %)

السنوات	معدل التضخم	معدل النمو	معدل البطالة
1999	2.64	3.2	29.2
2000	0.33	3.2	29.5
2001	4.22	3	27.3
2002	1.41	5.6	25.9
2003	2.58	7.2	23.71
2004	3.56	4.3	17.7
2005	1.63	5.9	15.26
2006	2.53	1.7	12.3
2007	3.52	3.4	11.8
2008	6.65	2.4	11.3
2009	5.74	1.6	10.2
2010	3.90	3.6	10
2011	4.52	2.8	10
2012	8.89	3.3	11
2013	3.25	2.8	9.8
2014	2.91	3.3	10.6
2015	4.8	3.8	11.2
2016	6.4	4	10.5
2017	5.9	4.1	11.7

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على المراجع التالية :

- سعد الله داوود، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر، دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية، دار هومة، الجزائر، 2013، ص 183.

- سعودي عبد الصمد، مسعودة بن لخضر، أثر أسعار البترول في تمويل الإنفاق الحكومي لبرامج النمو الاقتصادي وانعكاساتها على سوق التشغيل في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول : سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الانعاش الاقتصادي في الجزائر، جامعة البويرة 2014، ص ص18-19 .

من الجدول يمكن استخلاص ما يلي :

- 1- **معدل التضخم:** يتبين لنا من الجدول أنه خلال هذه الفترة تم التحكم وبشكل جيد في معدل التضخم الى غاية سنة 2007 وقد حقق أدنى قيمة له في سنة 2000 بمعدل 0.33% ويعود هذا المعدل في الانخفاض في معدل التضخم الى السياسة الحذرة التي انتهجتها الحكومة في مجال الانفاق و التحكم في الكتلة النقدية المتداولة، وبداية من سنة 2007 شهد معدل التضخم ارتفاعا بوتيرة متسارعة حيث وصل ستة 2008 الى 6.65% وبلغ أقصى حد له سنة 2012 وذلك بمعدل 8.89%، وهذا مآدى الى انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري في الفترة ذاتها نتيجة للتوجه للسلع المستوردة نظرا لارتفاع قيمة السلع المتداولة محليا، مايعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية.
- 2- **معدل النمو:** لقد سمح التحكم في معدل التضخم من تفعيل الاقتصاد بشكل جيد وهذا ما تبين من خلال تطور معدلات النمو، فقد بلغ متوسط معدل النمو الى 3.5% للفترة (1999- 2014)، ويعود سبب ارتفاع معدل النمو الى البرامج الحكومية السالفة الذكر والى ارتفاع الانفاق الحكومي وارتفاع أسعار المحروقات.
- 3- **معدل البطالة:** سمحت معدلات النمو المحققة من تخفيض معدل البطالة من 29.2% سنة 1999 الى 11% سنة 2007 لتصل الى 9.8% و 10.6 خلال سنتي 2013 و 2014 على التوالي، حيث تم استحداث 850000 منصب شغل في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي، كما تم استحداث 5031692 منصب شغل في اطار برنامج دعم النمو (2005-2010).

رابعا : تطور الواردات في الجزائر في الفترة (1999-2014):

إن الانفتاح التجاري التي تعيشه الجزائر نظرا للتطور الكبير في احتياطي الصرف أدى الى ارتفاع تكلفة الواردات من مختلف المواد والسلع وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (05) يمثل تطور الواردات في الجزائر في الفترة (1999-2014):

السنوات	المواد الغذائية	سلع التجهيز	سلع أخرى	المجموع	السنوات	المواد الغذائية	سلع التجهيز	سلع أخرى ¹	المجموع	السنوات	
										القيمة	النسبة
1999	القيمة	2.307	4.883	1.974	9.164	القيمة	4.954	17.277	5.400	27.631	2007
	النسبة	25.17	53.29	53.29	100	النسبة	17.93	62.53	19.54	100	
2000	القيمة	2.415	4.808	1.950	9.173	القيمة	7.796	24.674	7.009	39.479	2008
	النسبة	26.70	52.00	21.30	100	النسبة	16.43	65.82	17.75	100	
2001	القيمة	2.395	5.462	2.083	9.940	القيمة	5.863	25.539	7.895	39.297	2009
	النسبة	24.09	54.96	20.95	100	النسبة	14.92	64.98	20.73	100	
2002	القيمة	2.740	6.907	2.362	12.009	القيمة	6.024	25.850	8.338	40.212	2010
	النسبة	22.83	57.51	19.66	100	النسبة	14.99	64.25	20.73	100	
2003	القيمة	2.516	7.458	2.632	12.606	القيمة	9.805	26.611	10.884	47.300	2011
	النسبة	19.96	59.17	20.87	100	النسبة	20.73	56.26	23.01	100	
2004	القيمة	3.385	10.260	3.501	17.146	القيمة	9.023	24.562	16.791	50.376	2012
	النسبة	19.74	59.85	20.41	100	النسبة	17.91	48.76	33.33	100	
2005	القيمة	3.587	12.700	4.070	20.357	القيمة	9.580	27.004	18.372	54.903	2013
	النسبة	17.62	62.39	19.99	100	النسبة	17.43	49.11	33.46	100	
2006	القيمة	3.800	13.558	4.098	21.456	القيمة	11.005	32.303	15.022	58.330	2014
	النسبة	17.71	63.2	19.09	100	النسبة	18.87	55.38	25.75	100	

Source :

- les réalisations des échange extérieurs de l'Algerie, période: 1993-2010, centre nationale d'informatique et des statistique (CNIS), sans année de publication.

- bulletins statistique trimestriels, No de 1 à 30, Bank of Algeri, de 2002 à 2015

من خلال الجدول يتبين لنا أن مواد التجهيز و المواد الغذائية تستحوذ على أكبر نسبة من الواردات الجزائرية

حيث:

¹ تشمل السلع الأخرى كل من المواد الأولية، الطاقة و السلع الاستهلاكية الغير غذائية

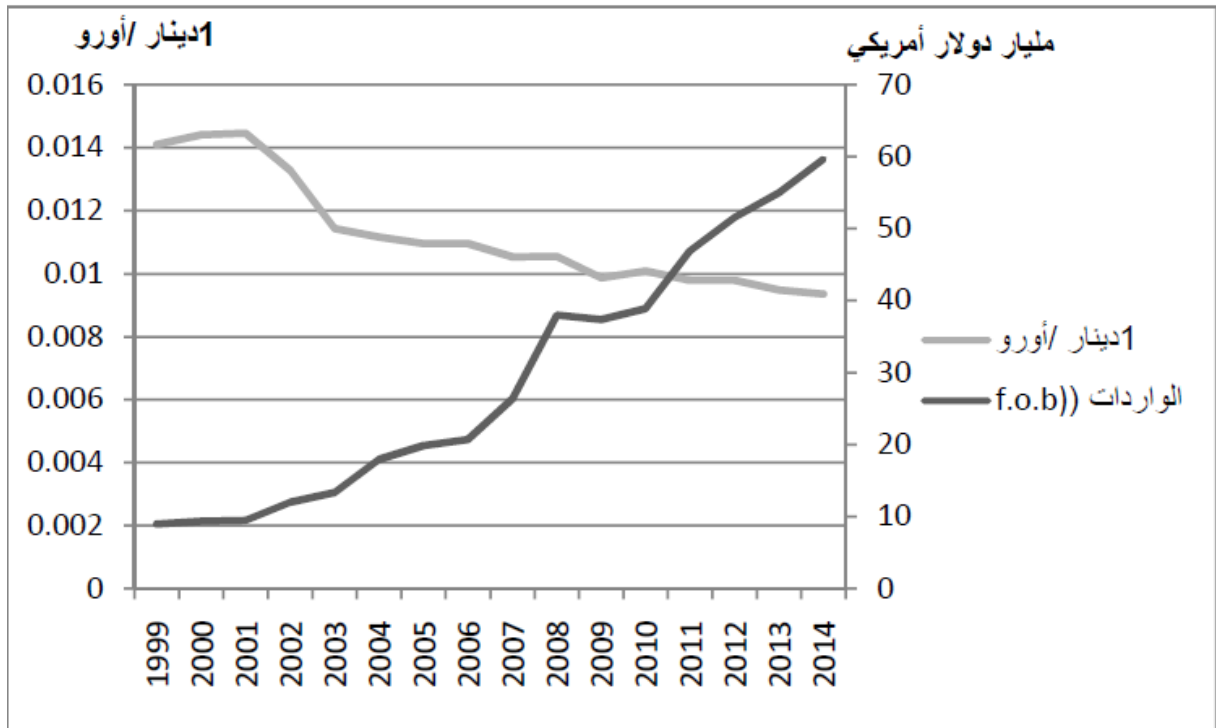
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لمحددات سعر الصرف في الجزائر وأهم التغيرات في العوامل المؤثرة فيها

1- مواد النسيج: والتي تشمل كل من التجهيزات الصناعية، الفلاحية والمواد النصف مصنعة، تشكل أكثر من 50% من الواردات الجزائرية خلال هذه الفترة، فخلال الفترة (1999-2001) عرفت استقرارا نسبيا أما بعد سنة 2001 نلاحظ تزايد ملحوظ و مستمر لقيمة التجهيزات حيث انتقلت من 5.4 مليار دولار سنة 2001 إلى أكثر من 32 مليار دولار سنة 2014 أي تضاعفت بأكثر من 06 مرات، وذلك يرجع للبرامج التنموية التي سطرتها الدولة خلال هذه الفترة، حيث أن هذه المشاريع تحتاج إلى مختلف مواد التجهيز من مواد أولية وخاصة التجهيزات الصناعية، حيث أن هذه السلع لا تنتج محليا ويستوجب استيرادها من الأسواق الخارجية.

2-المواد الغذائية: تعتبر من أهم السلع المستوردة ويتبين من خلال الجدول أن فاتورة الواردات من السلع الغذائية في تزايد مستمر حيث وصلت إلى أكثر من 11 مليار دولار سنة 2014، باستثناء سنتي 2009 و 2010 أين انخفضت قيمة الواردات الى 5.863 و 6.024 مليار دولار وذلك بنسبة 15% ، وذلك نتيجة لتحسن الظروف المناخية التي ساعدت على رفع الإنتاج الزراعي.

وبما أن الاتحاد الأوروبي يمثل حوالي 50% من الواردات الجزائرية فان زيادة تكلفة الواردات أدى بالضرورة الى الزيادة على طلب العملة الأجنبية مقابل الدينار الجزائري الذي بدوره شهد انخفاضا أمام هاته العملات و الشكل الموالم يوضح تطور كل من سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لليورو وقيمة الواردات

الشكل رقم (12) تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لليورو وقيمة الواردات للفترة (1999 -2014)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين رقم (01) و (05) باستخدام برنامج Excel

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لمحددات سعر الصرف في الجزائر وأهم التغيرات في العوامل المؤثرة فيها

من خلال الشكل يتضح لنا أن هناك علاقة عكسية بين تخفيضات سعر صرف الدينار بالنسبة لليورو وتطور قيمة الواردات، وهذا عكس النظرية الاقتصادية من تخفيض الدينار، حيث كان من المفترض أنه كلما انخفض سعر الصرف انخفضت الواردات، ويرجع سبب عدم تبعية الواردات للتغير في سعر الدينار الى الحاجة الداخلية للسلع و خاصة سلع التجهيز نتيجة المشاريع التنموية التي أطلقتها الحكومة في هذه الفترة علما أن هاته السلع غير متوفرة محليا مما يستوجب استيرادها.

خامسا : تطور الصادرات في الجزائر في الفترة (1999-2014):

نظرا لارتفاع أسعار المحروقات عرفت الجزائر تطورا كبيرا في صادراتها من المحروقات الا أنه لم تتمكن من تطوير صادراتها خارج المحروقات بالشكل المطلوب وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (06) يمثل تطور الصادرات في الجزائر في الفترة (1999-2014): (الوحدة : مليون دولار أمريكي).

المجموع	خارج المحروقات	المحروقات	السنوات		المجموع	خارج المحروقات	المحروقات	السنوات	
60916	1311	59605	القيمة	2007	12522	438	12084	القيمة	1999
100	2.15	97.85	النسبة		100	3.49	96.51	النسبة	
79146	1954	77192	القيمة	2008	22031	612	21419	القيمة	2000
100	2.47	97.53	النسبة		100	2.77	97.23	النسبة	
45477	1066	44411	القيمة	2009	19132	648	18484	القيمة	2001
100	2.34	97.66	النسبة		100	3.38	96.62	النسبة	
57762	1619	56143	القيمة	2010	18825	734	18091	القيمة	2002
100	2.80	97.20	النسبة		100	3.89	96.10	النسبة	
73802	2140	71662	القيمة	2011	24465	477	23988	القيمة	2003
100	2.90	97.10	النسبة		100	1.95	98.05	النسبة	
72620	2048	70571	القيمة	2012	32208	660	31548	القيمة	2004
100	2.82	97.18	النسبة		100	2.05	97.95	النسبة	
65823	2161	63662	القيمة	2013	46495	907	45588	القيمة	2005
100	3.28	96.72	النسبة		100	1.95	98.05	النسبة	
61172	2810	58362	القيمة	2014	54791	1183	53608	القيمة	2006
100	4.59	95.41	النسبة		100	2.19	97.84	النسبة	

- les réalisations des échanges extérieurs de l'Algérie, période : 1993-2010, centre national de l'informatique et des statistiques (CNIS), sans année de publication.

المصدر:

من خلال الجدول يتبين أنه:

أولا: فيما يخص التصدير في مجال المحروقات يتضح لنا أن:

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لمحددات سعر الصرف في الجزائر وأهم التغيرات في العوامل المؤثرة فيها

- هيكل الصادرات الجزائرية يتميز بالتركيز السلعي حيث يعتمد بشكل شبه كلي على نوع واحد من السلع وهي المحروقات وذلك بنسبة تفوق 96%.

- فيما يخص حصيلة الصادرات فهي متغيرة بين الانخفاض و الزيادة وهذا نتيجة لتغير أسعار النفط في السوق العالمية فنلاحظ مثلا ارتفاع حصيلة الصادرات بين سنتي 2010 و 2011 بنسبة أكثر من 21.73% وهذا نتيجة ارتفاع سعر البترول بنسبة 40.91%، وقد أدى انخفاض سعر النفط بين سنتي 2012 و 2014 من 111 دولار للبرميل إلى 100.2 دولار أمريكي للبرميل إلى تراجع حصيلة الصادرات من 72620 مليون دولار سنة 2012 إلى 61172 مليون دولار سنة 2014، أي بنسبة 15.76%. و هذا ما يوضحه الجدول التالي

الجدول رقم (07) : تطور أسعار النفط خلال الفترة (1999-2016)

الوحدة: (دولار/برميل)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
سعر البترول	17.8	28.5	24.3	25.2	29	38.7	54.6	65.7	74.9
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
سعر البترول	99.9	62.2	80.2	112.9	111	109.5	100.2	55.3	45

المصدر : تقارير بنك الجزائر من سنة 2002 إلى سنة 2017

من خلال الجدول يتبين و أنه منذ سنة 1999 شهدت أسعار النفط ارتفاعا ملحوظا حيث ارتفع سعر البرميل من 17.8 دولار سنة 1999 ليصل إلى أكثر من 112 دولار سنة 2011 ، وقد شهدت أسعار البترول تراجعا خلال سنة 2014 حيث انخفض إلى 100 دولار لكل برميل واستمر في الانخفاض خلال سنة 2015 ليصل إلى 55 دولار وتعود أسباب هذا الانخفاض إلى :

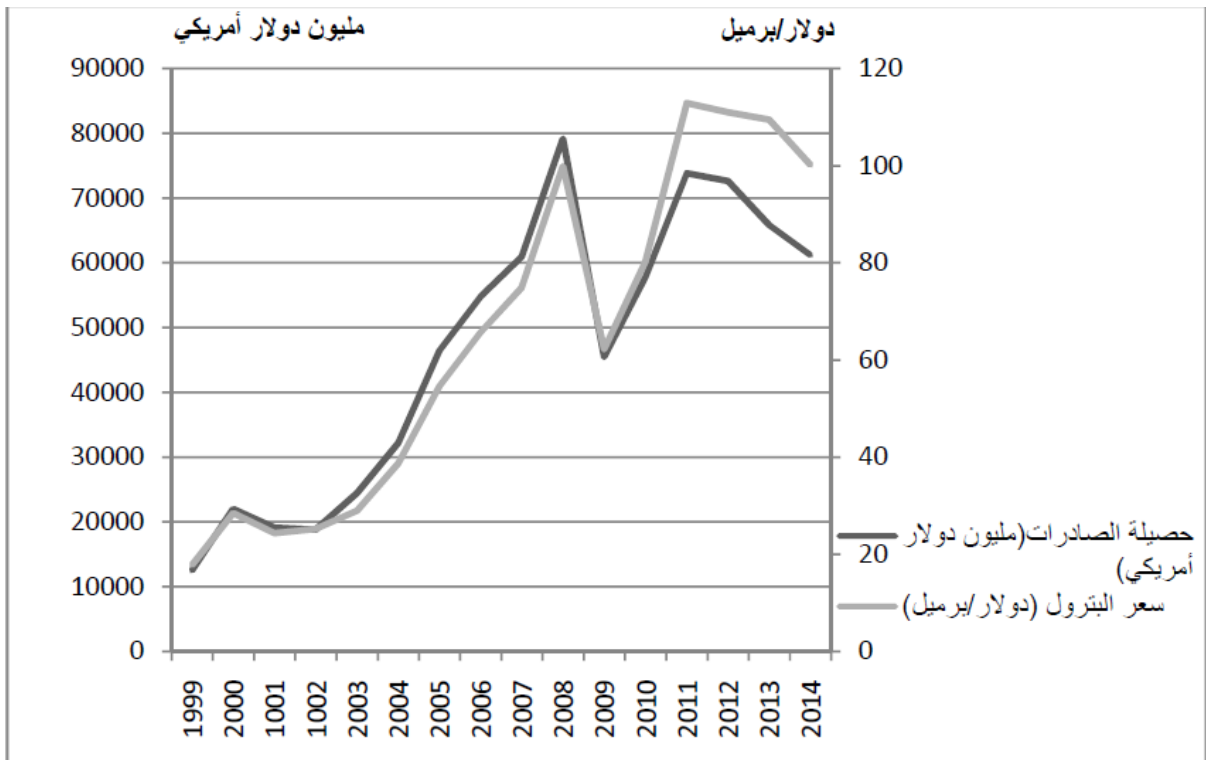
ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة : فقد ارتفع الإنتاج الأمريكي بمقدار الضعف تقريبا خلال الست (06) سنوات الماضية، وفي الوقت الذي كانت فيه السعودية ونيجيريا والجزائر تتنافس على أسواق الولايات المتحدة، تحول التنافس إلى الأسواق الآسيوية واضطر المنجون لخفض أسعار النفط في وقت ازداد فيه إنتاج كندا والعراق وروسيا

انخفاض الطلب على النفط : وذلك نتيجة تراجع معدلات نمو اقتصاديات أوروبا والدول النامية، يضاف الى ذلك أن السيارات أصبحت أكثر قدرة على توفير الطاقة، وهكذا فان نمو الطلب في تناقض بسبب ما يسمى الاقتصاد الرقمي الذي أدخل على التكنولوجيا تغييرات هيكلية.

سياسات أوبك: حيث وفي هذه الظروف ترفض أوبك خفض الإنتاج أو التدخل لإعادة التوازن للسوق الذي يعاني من زيادة العرض، وقد انخفض سعر نفط سلة أوبك بنحو 50% منذ أن رفضت السعودية خفض إنتاجها في اجتماع فيينا أواخر 2014 وطالما لعبت السعودية تاريخيا دور " المنتج المرن " الذي يستطيع زيادة أو خفض الانتاج، لكنها تتمسك حاليا بحصتها في السوق رفقة دول أخرى.

ارتفاع سعر صرف الدولار: حيث يعتبر ارتفاع سعر الدولار أيضا من أسباب ضعف الطلب على النفط، ذلك أن برميل النفط مقوم بالدولار مما يجعل سعره أعلى لمستخدمي العملات الأخرى وهذا مايبينه الشكل التالي:

شكل (13) يوضح تطور سعر النفط وسعر صرف الدينار بالدولار في الفترة الممتدة (1999-2014)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (07) باستخدام برنامج Excel

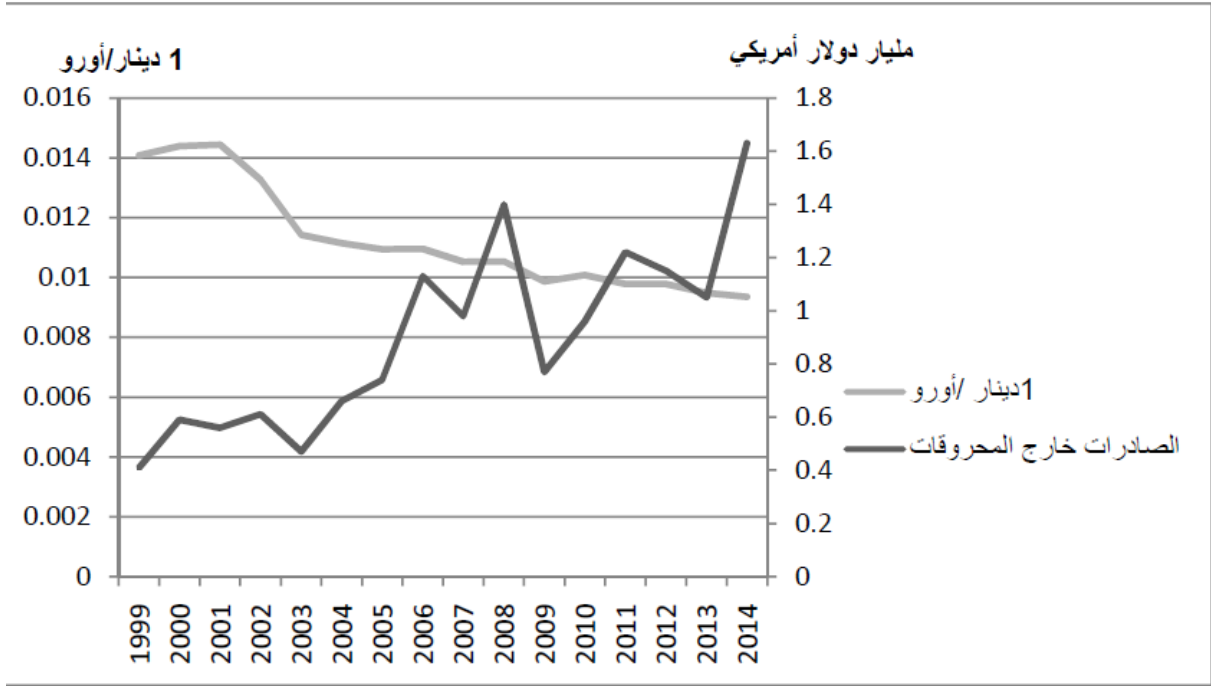
ثانيا: بالنسبة للصادرات خارج المحروقات:

فبالرغم من النسبة الضعيفة لها اذ لم تتجاوز 5% في أحسن أحوالها، الا أن قيمتها في تزايد مستمر حيث تجاوزت قيمتها ولأول مرة مليار دولار أمريكي سنة 2006 واستمرت في الارتفاع الى أن تجاوزت عتبة 02 مليار دولار سنة 2011 ووصلت الى أكثر من 2.8 مليار دولار سنة 2014، وهذا نتيجة لسياسة الدولة في ترقية ودعم الصادرات خارج المحروقات وما تقدمه من إعفاءات ضريبية وجمركية للصادرات خارج المحروقات وللقطاعات المتخصصة للمنتجات الموجهة للتصدير وخاصة للمنتجات الفلاحية مثل التمور، وتجدد الإشارة هنا أن الصادرات خارج

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لمحددات سعر الصرف في الجزائر وأهم التغيرات في العوامل المؤثرة فيها

المحروقات قد سجلت ارتفاعا ملحوظا نحو الاتحاد الأوروبي منذ دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005، إلا أن هذه القيمة تبقى دون المطلوب وهذا ما يبينه الشكل الموالي:

الشكل رقم (14) تطور سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة لليورو وقيمة الصادرات خارج المحروقات للفترة (1999 - 2014).



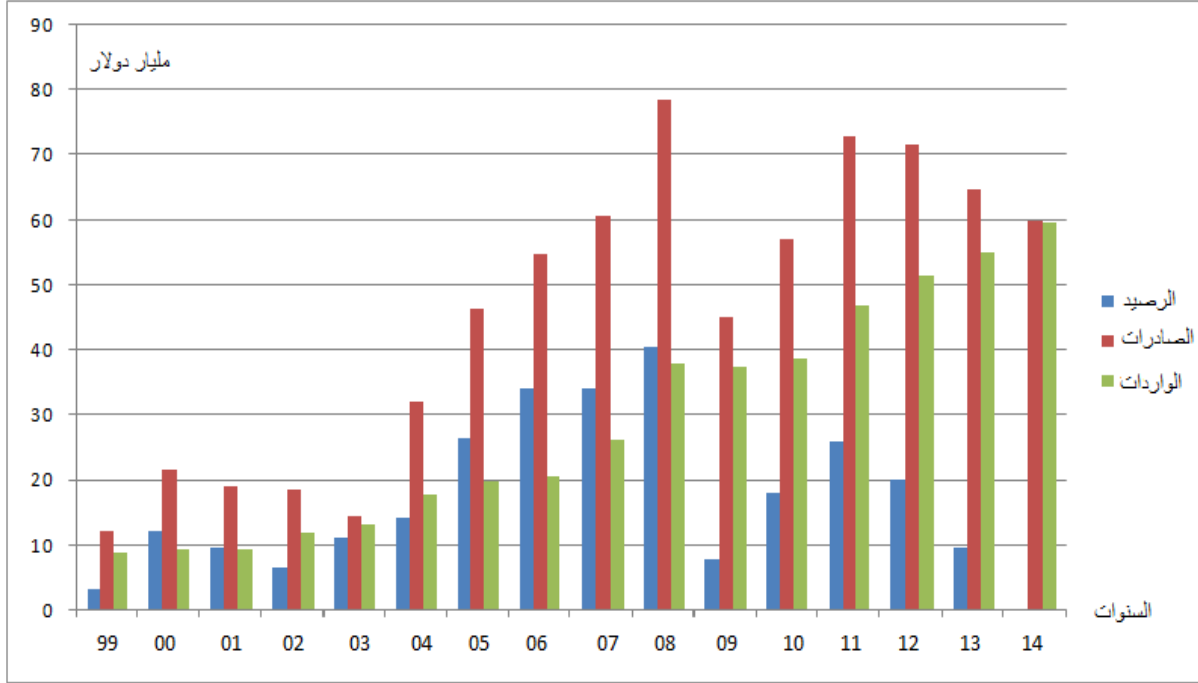
المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين (01) و (06) باستخدام برنامج Excel

من خلال الشكل البياني يتضح أنه هناك علاقة بين عكسية بين سعر صرف الدينار و الصادرات خارج المحروقات، حيث كلما انخفض سعر صرف الدينار زادت قيمة الصادرات خارج المحروقات باستثناء سنة 2009 حيث شهدت الصادرات خارج المحروقات انخفاضا بسبب تراجع التجارة العالمية نتيجة للأزمة المالية العالمية سنة 2008.

سادسا: تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1999-2014):

بعد أن بينا أهم خصائص التجارة الجزائرية الخارجية من خلال التطرق إلى هيكل الصادرات والواردات للجزائر سنتطرق إلى تطور الميزان التجاري الذي يمثل الفرق بين الصادرات والواردات وتأثير تغير سعر صرف الدينار عليه

الشكل رقم (15): تغيرات الميزان التجاري للفترة الممتدة من (1999-2014).



المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين رقم (05) و (06) باستخدام برنامج Excel 2007

من خلال الشكل البياني أعلاه يتضح أن الميزان التجاري الجزائري قد شهد حالة من الفائض منذ سنة 1999 إلى غاية 2014، حيث ارتفع رصيد الميزان التجاري من 3.36 مليار دولار سنة 1999 إلى 12.3 مليار دولار سنة 2000، وقد شهد مرحلة شبه مستقرة سنتي 2000 و 2001 ليعود إلى الانخفاض سنة 2002 إلى 6.7 مليار دولار.

وبعد سنة 2003 شهد رصيد الميزان التجاري ارتفاعا ملحوظا حيث سجل أعلى قيمة سنة 2008 بأكثر من 40.6 مليار دولار وهذا نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات .

كما شهد رصيد الميزان التجاري انخفاضا ملحوظا سنة 2009 حيث وصل إلى 7.78 مليار دولار، وهذا نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات نتيجة لتراجع الطلب عليها بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية سنة 2008، لكن هذا

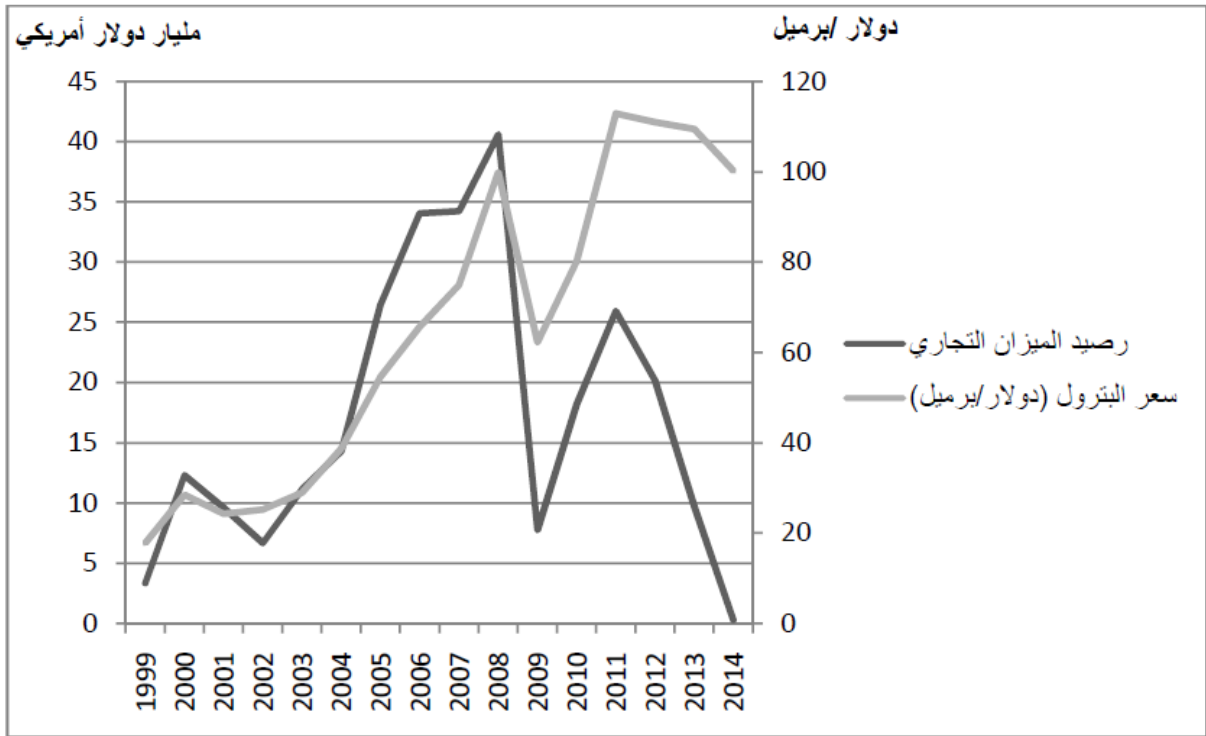
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لمحددات سعر الصرف في الجزائر وأهم التغيرات في العوامل المؤثرة فيها

الانخفاض في رصيد الميزان التجاري لم تطل مدته إذ بدأ بالتحسن تدريجياً منذ سنة 2010، فحقق ما قيمته 25.96 و 20.17 مليار دولار سنتي 2011 و 2012 على التوالي .

ولقد شهد رصيد الميزان التجاري تراجعاً كبيراً خلال سنتي 2013 و 2014 إذ وصل إلى 0.32 مليار دولار أمريكي سنة 2014 وهذه أدنى قيمة له منذ سنة 1999، وهذا بسبب تراجع سعر البترول الذي سبب بدوره انخفاض قيمة الصادرات لتصل إلى 60 مليار دولار فقط، كما أن تكلفة الواردات وصلت لحوالي 60 مليار دولار خلال نفس السنة.

ان الاعتماد الشبه كلي على صادرات النفط يجعل من الميزان التجاري الجزائري رهيناً بالتغيرات التي تطرأ على أسعار المحروقات في الأسواق العالمية والشكل البياني التالي يوضح العلاقة الطردية بين أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1999 – 2014).

الشكل رقم (16) : تطور الميزان التجاري الجزائري وسعر النفط للفترة (1999-2014)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجداول (5) و (6) و (7) باستخدام برنامج Excel

يتبين من الشكل العلاقة الطردية بين سعر النفط ورصيد الميزان التجاري، حيث كلما ارتفعت أسعار النفط ارتفع رصيد الميزان التجاري وهذا بسبب قطاع الصادرات الذي يعتمد بشكل كبير على المحروقات.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لمحددات سعر الصرف في الجزائر وأهم التغيرات في العوامل المؤثرة فيها

وبما أن الصادرات الجزائرية تعتمد على المحروقات و التي تسعر بالدولار و الذي عرف تدهورا أمام اليورو فان تدهور سعر صرف الدولار يؤثر سلبا على عائدات المحروقات، أي أنه كلما انخفض سعر صرف الدولار بالنسبة لليورو انخفضت القدرة الشرائية لعائدات المحروقات، علما أن 50% من واردات الجزائر تسعر باليورو وللتوضيح أكثر نستعين بالمثال التالي:

لو افترضنا أن سعر صرف الدولار يساوي سعر صرف الاورو (1 دولار = 1 أورو)، و أن سعر النفط 70 دولار للبرميل، فان سعر النفط مقدرا باليورو يكون 70 أيضا، اذا كان سعر سيارة ألمانية مثلا هو 7000 أورو، فاننا نحتاج فهذه الحالة الى تصدير 100 برميل من النفط لشراء هاته السيارة، أما في حالة ماكان سعر كل 1 أورو يساوي 1.5 دولار وبقيت أسعار النفط على حالها أي 70 دولار للبرميل، فاننا نحتاج الى 10500 دولار لشراء هاته السيارة، أي مايعادل 150 برميل من النفط، وهذا معناه انخفاض القوة الشرائية لصادرات النفط بسبب انخفاض الدولار لأننا سنحتاج الى تصدير 150 برميل لشراء السيارة نفسها التي كنا نشترها سابقا ب 100 برميل فقط.

خلاصة الفصل:

ان تطور العوامل المؤثرة في سعر الصرف مرهونة في أغلب الأحيان بتطور سعر النفط الذي عرف ارتفاعا كبيرا خلال هاته السنوات هذا ما أدى بدوره الى ارتفاع احتياطي الصرف من جهة والتخلص من المديونية من جهة أخرى سمحت للجزائر بالقيام بمشاريع تنموية أدت الى تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية للبلد، ان السياسات التي اتبعتها الجزائر في محاولة التحكم في سعر صرف الدينار لم تكلل كلها بالنجاح نظرا للتبعية النفطية لصادرات الدولة و عدم قدرتها على زيادة صادراتها خارج المحروقات بالشكل المطلوب وكذلك ارتفاع قيمة تكلفة وارداتها أدى الى تدهور سعر صرف الدينار أمام العملات الأجنبية.

خلاصة:

يعبر سعر الصرف على عدد وحدات عملة ما التي يستلزم دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، ويعتبر سعر الصرف من أهم المواضيع التي تولي له مجمل الدول أهمية كبيرة لما له من آثار على مختلف المؤشرات الاقتصادية.

وفي إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، فإنه ومن أجل تسوية مختلف الصفقات والمعاملات التجارية الدولية يتم استعمال عملات دول (ارتكازية) تحظى بالقبول من جميع أقطار العالم، وقد كان الدولار الأمريكي وحتى نهاية القرن الماضي يتصدر هذه العملات، إلا أن ظهور اليورو سنة 2002 كعملة دولية أدى بتراجع الدولار نتيجة للاقتصاديات القوية التي تستعمل عملة اليورو و أصبح منافسا له.

ونستخلص مما سبق أن انفتاح الأسواق وتحرير المعاملات الاقتصادية بكافة أشكالها مع تزايد حركة رؤوس الأموال دوليا أدى إلى حدوث أزمات اقتصادية قابلة للانتقال من دولة إلى أخرى، والجدير بالذكر أن التغيرات والتقلبات في سعر الصرف والتي تحدث بصورة تلقائية نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب على العملات في سوق الصرف التي لها أثر على ميزان المدفوعات، فيما أن أكثر من 97% من صادرات الجزائر تقيم بالدولار وأكثر من 50% من الواردات تقيم باليورو وأما الارتفاع الحاصل لليورو مقابل الدولار أدى إلى تكبد الجزائر خسائر ونتائج سلبية.

ويعتبر سعر الصرف في الجزائر منوط بعوامل متغيرة أهمها الناتج المحلي الاجمالي، والذي يستند بدرجة كبيرة على صادرات البترول، وأيضا من بين العوامل المؤثرة على سعر الصرف حصيلة الميزان التجاري حيث قامت الدولة بعدة تدخلات لتصحيح اختلالاته مما يظهر لنا مدى هشاشة البنية الاقتصادية الجزائرية أمام المتغيرات الاقتصادية العالمية وعدم مرونة صادراتها وعدم قدرتها على منافسة المنتج الدولي، وكذلك من بين المتغيرات التي تحدد سعر الصرف في الجزائر نجد معدل التضخم، معدل النمو، معدل البطالة، هاته المعدلات لها دورا مهم في مدى محافظة الدينار الجزائري على قيمته.

إن سعر النفط هو عامل رئيسي في تغير سعر الصرف في الجزائر التي ترتبط عائداتها بعائدات النفط، هذه الأخيرة تسعر بالدولار الأمريكي الذي عانى كثيرا أمام اليورو الذي أخذ منحى تصاعديا أمام الدولار من سنة إلى

أخرى، في حين أن معظم واردات الجزائر تكلفتها باليورو، مما يجعل سعر النفط يؤثر جميع العوامل السابقة ويلعب دور أساسي في تحديد سعر الصرف بالجزائر.

ونستخلص مما سبق أن انفتاح الأسواق وتحرير المعاملات الاقتصادية بكافة أشكالها مع تزايد حركة رؤوس الأموال دوليا أدى إلى حدوث أزمات اقتصادية قابلة للانتقال من دولة إلى أخرى، والجدير بالذكر أن التغيرات والتقلبات في سعر الصرف والتي تحدث بصورة تلقائية نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب على العملات في سوق الصرف التي لها أثر على ميزان المدفوعات، فبما أن أكثر من 97% من صادرات الجزائر تقيم بالدولار وأكثر من 50% من الواردات تقيم باليورو وأما الارتفاع الحاصل لليورو مقابل الدولار أدى إلى تكبد الجزائر خسائر ونتائج سلبية.

النتائج المتحصل عليها: والتي تخص فرضيات الدراسة

للإجابة على أسئلة الدراسة والتأكد من صحة فرضياتنا قمنا من خلال الفصل التطبيقي بدراسة تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1999-2017 وذلك بما توفر لدينا من معطيات إحصائية واقتصادية وكذا أهم تطورات العوامل المؤثرة فيه.

بخصوص الفرضية الأولى:

- يؤثر سعر الصرف كجزء من السياسة الاقتصادية على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، فهو بذلك أداة لإعادة التوازن وإصلاح الاختلال الخارجي، مما يساعد في تحسين الأداء الاقتصادي وزيادة القدرة التنافسية للصادرات.

أما بخصوص الفرضية الثانية:

- إن سعر صرف الدينار يتأثر بشكل كبير بأسعار النفط التي تتحكم بالاقتصاد الوطني والعوامل المؤثرة فيه كمعدلات التضخم، النمو والبطالة، كما يتأثر أيضا بتطور الصادرات و الواردات وحصيلة الميزان التجاري، كما لسعر الصرف دور في التأثير على جملة من العوامل الاقتصادية.

- إن مصلحة الجزائر وكذلك الدول المصدرة للنفط تتحكم في عملة تصدير النفط، وهذا من أجل تفادي مخاطر الصرف على عملاتها النفطية، ومحاولة تنويع الصادرات بالبحث عن بدائل نفطية أخرى.

الخاتمة العامة

قائمة المراجع

المراجع:

أ- الكتب :

- 1- احمد الصفتي: إقتصاديات التجارة الخارجية , مكتبة نهضة الشرق , القاهرة 1977
- 2- بسام حجار " نظام النقد العالمي وأسعار الصرف " دار المهمل بيروت 2009.
- 3- بيار بريجييه: العملة ودورها في الاقتصاد العالمي ، منشورات عويدات، بيروت، 1970
- 4- عبد الحسين الغالي " سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية" دار الصفاء عمان 2010.
- 5- عوض فاضل الدليمي: النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، 1995.
- 6- عبد الرزاق بن الزاوي " سعر الصرف الحقيقي التوازني " عمان 2016.
- 7- عبد المنعم السيد علي، عبد الرحمن حبيب: نظام النقد الدولي والتجارة الخارجية للبلاد العربية، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1986
- 8- علي توفيق الصادق و آخرون: نظم و سياسات أسعار الصرف، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، معهد السياسات الاقتصادية، الامارات العربية المتحدة، سبتمبر 2009.
- 9 - عبدالرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر- الواقع والأفاق - دار الخلدونية، الجزائر، سنة 2011.
- 10- غالب صالح و عبد الحفيظ بلعربي "اقتصاديات النقود والبنوك المعاصرة" مركز طارق للخدمات الجامعية عمان الأردن 2000.
- 11- ريمون برتران "الاقتصاد المالي الدولي" مؤسسة فرانكلين القاهرة 1975.
- 12- سعد الله داوود : الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر- دراسة على ضوء الأزمة المالية العالمية - دار هومة، الجزائر
- 13- صلاح الدين نامق " التجارة الدولية" 1967.
- 14- محمود محي الدين و أحمد كجوك " سياسات سعر الصرف في مصر" صندوق النقد العربي 2003.
- 15- محمد كمال الحمزاوي: سوق الصرف الأجنبي، منشأة المعارف، إسكندرية، 2004

16- محمود يونس وآخرون، إقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية ، الدار الجامعية الإبراهيمية ، الاسكندرية، مصر،
2004

ب- المذكرات:

- 1- عبد الرازق بن الزاوي: سلوك سعر الصرف الحقيقي و أثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة ،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر 2010.
- 2 -برنة عبد العزيز، تقلبات أسعار الصرف وأثرها على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة مالية ودولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2016.
- 3- سامية منصور، دراسة قياسية لبعض محددات سعر الصرف في الجزائر للفترة 1975-2013، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014 .
- 5- علاء الدين عماري وحكيم بوناصري، أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة العربي التبسي، تبسة.
- 6 - حسين دوغة: أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر دراسة تحليلية قياسية، مذكرة شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017.

د-التقارير و الملتقيات:

- 1-تقارير بنك الجزائر من سنة 2002 إلى سنة 2017.
- 2-سعودي عبد الصمد، مسعودة بن لخضر، أثر أسعار البترول في تمويل الإنفاق الحكومي لبرامج النمو الاقتصادي وانعكاساتها على سوق التشغيل في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثالث حول : سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية و الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، 2014، جامعة البويرة.
- 3-جمال طباش، سعيده شطباني: محددات سعر الصرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، بحث منشور، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2015. ص 9.

ج- المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Hend Sfaxi Benahji, **Choix des politiques de change dans les pays en developpements : Etude de la competitivite de la Tunisie**, Panoeconomicus, 2008, Tunisie.
- 2- HOCIENE ben issad ,*ajustement et expériences structurels* , alger edition alain 1999.
- 3- les réalisations des échange extérieurs de l'Algerie, période: 1993-2010, centre nationale d'informatique et des statistique (CNIS), sans anné de publication.
- 4 Media Bank, « Le fixing », un nouveaux system de déterminataion du taux de change, N°14 Banque d'Algérie 1994.